



جمعية السادات للتنمية والرعاية الاجتماعية

تعزيز سيادة القانون في مصر

((خلال فترة التحول الديمقراطي))

قواعد البحث العلمى فى المجال القانونى

الأستاذ الدكتور

هشام محمد البدرى

رئيس قسم القانون العام

كلية الحقوق جامعة المنوفية

اغسطس ٢٠١٢

مقدمة :

لم ينجح قطاع في المجتمع المصري من الإفساد المنهجي الذي تبنته خلايا الحزب الوطني المنحل عبر السنوات الماضية ، لكن أن يصل الفساد والإفساد إلى البحث العلمي ، فقد كانت الطامة بحق !

ولا يتجاوز المرء عندما يتحدث عن السطحية الشديدة، والسطو المنظم ، وضحالة الفكر الذي شاب الكثير من القطاعات العلمية إلا ما ندر ، فهيمنت عقلية السوق (!!) فغدا كل شيء بضاعة ، وأظلمت الآفاق . فالبحث العلمي هو القاطرة التي تجذب عربات قطار الأمة ، والباحث هو دائماً أول من يضع قدمه في النهر باحثاً عن تجربة إنسانية وعقلية متفردة ، تتفق عن الإبداع الذي لا مناص منه لخلق نقلات نوعية وكيفية في حياة الأمة.

لكن المريع حقاً أن مراجعة بسيطة لتخصص ما في مجال ما سوف تكشف إلى أي حد أصبحنا نلهث في المكان ذاته ، فالأفكار غدت هي ذاتها، بينما قطار الزمن والحضارة يقفز إلى المستقبل في اليوم ما لم يكن يقفزه في الماضي في سنوات !

لقد غابت الأسس ، وتاهت أصول البحث العلمي ، وغداً مثيراً للخوف من آت الأيام أن نُبقي الأمر على ما هو عليه.

ومن هنا كانت المبادرة.

وقد انشغل هذا العمل بتقديم مفاهيم مبسطة لمجموعة من القضايا الملتبسة لدى الباحثين ، وكذلك لمجموعة من القضايا المهملة رغم أهميتها القصوى:

فقد حرص على تقديم تمييز لفكرة العلم بوجه عام في ضوء تفرقة المعرفة العلمية عن المعرفة غير العلمية ، وهو ما يتصل بمسألة المعيارية والموضوعية في العلم ، ويثير أيضاً نقاشات حول المبادئ الأساسية للبحث العلمي ، ناهيك عن ضوابط المنهج العلمي ، وأدوات إعداد البحث العلمي.

ولاشك أن هذه النقاشات رغم أهميتها الشديدة فإنها تنتمي منهجياً إلى فروع فلسفة العلم ونظرية المعرفة ، بما يضفي عليها طابعاً شديداً الوطأة على غير المتخصص ، ومع ذلك فإن الباحث العلمي لا غنى له عنها بأي حال ، ذلك أنها الإطار والضابط الذي يضمن سلامة الإيقاع في رحلة البحث العلمي صوناً من الانزلاق إلى مهاوي الفشل وهدر الطاقات.

وأياً ما كان من أمر ؛ فإن هذا العمل يمثل كتابة أولى . ثم انه لم يتوفر له الوقت الكافي كي تنضج ثمرته ويحلو مذاقها . بيد أن الأمل يبقى قائماً عبر النظر إليها بوصفها أطروحة للنقاش سوف يجري العمل على إثرائها رويداً بجهد تبادلي بين الأستاذ والباحثين ، بوصف المعرفة في الأساس تبادلية وتراكمية.

والأمل في الله من قبل ومن بعد وهو يهدي السبيل.

د. هشام محمد البدرى

تقسيم :

فى سياق التعرف على قواعد البحث العلمى فى المجال القانونى يجب التعرف على عدة قضايا ذات اهمية قصوى.. فلابد اولاً من التعرف على انواع المعرفة ومالذى يرقى منها الى مستوى العلم ، ناهيك عن التعرف على مفهوم البحث العلمى بخصوص كل طائفة منها.

ومن ناحية اخرى فانه لاشك ان الخبرة افرزت التوافق حول مجموعة من الأفكار غدت تعد مبادئ اساسية للبحث العلمى.

واخيراً فان هناك مجموعة من القواعد التى يجب على الباحث ان يحترمها اثناء عملية الانتاج البحثية ، فيما يعرف بضوابط البحث العلمى.

تفريعا على ماسبق فاننا نقسم هذا العمل الى فصول ثلاثة على النحو التالى:

الفصل الأول :

أنواع المعرفة ومفهوم البحث العلمى

الفصل الثانى :

المبادئ الأساسية للبحث العلمى

الفصل الثالث :

ضوابط إعداد البحث العلمى

الفصل الأول مفهوم العلم

لم يكن تعريف العلم يوماً مسألة هينة. فقد تعرض لنقاشات فلسفية عميقة ولازال . ولذا يبقى النقاش حول ما يعد معرفة علمية من عدمه أمراً مثاراً بشكل دائم ، إذ حاول قطاع كبير من الفلاسفة نفي صفة العلم عن المعارف التى لا تخضع للتجربة بالمعنى الفنى ، إذ يصعب اختبار النتائج المدعى بالتوصل إليها.

بل إن الفروع من المعرفة التي لازال للقيم والأخلاق دور في التأثير على مجريات البحث فيها كانت مثار شك حول مدى علميتها ، رغم الإقرار بأهميتها الشديدة.

تمثل تلك النقاشات موضوع هذا الفصل الذي نقسمه إلى مباحث ثلاثة :

المبحث الأول : المعرفة العلمية والمعرفة غير العلمية.

المبحث الثاني : طبيعة المعرفة في الدراسات الاجتماعية.

المبحث الثالث : مكانة القيم في الدراسات الاقتصادية.

المبحث الأول

المعرفة العلمية والمعرفة غير العلمية

لما كانت كل دراسة تبتغي أن تكون علمية – بهدف التوصل إلى نتائج صحيحة – يجب أن تمتلك الأدوات المناسبة التي تكفل بذاتها القيام ببحث منتظم ومتتابع بشكل منطقي يكفل تحقيق نتائج صحيحة علمياً .. لما كان ذلك ، وكان مقررأ أن طبيعة كل دراسة إنما تحكمها اعتبارات عديدة ومؤثرة كطبيعة القطاع الذي تتخذه موضوعاً للبحث ، وطبيعة الغاية التي ترمي إلى تحصيلها .. فإن ذلك – بطبيعة الحال – سوف يكون مؤثراً في عملية التحصيل التي سوف تكتسب طابعاً خاصاً يتواءم بالضرورة مع السمات الخاصة لكل منها. وهذا بالطبع يثير مسألة ضرورة تحديد طرائق البحث في كل دراسة تحديداً يكفل القول بأننا أمام "بحث علمي" بالمعنى الدقيق ، ثم كيفية أداء هذه الطرائق واستخدامها.

وتبدو هذه المسألة ملحة مع التطور المتلاحق للمعارف الإنسانية، بالشكل الذي كان يستوجب وضع أطر موضوعية لكل نوع من هذه المعارف تحسباً للخطأ في المقدمات – والنتائج بالتالي – وضبطاً للفكر الإنساني من أن تفوقه أهواؤه فينزلق إلى ما يجافي المنطق السليم.

لما كان ذلك وكانت للمعرفة الإنسانية مجالات عديدة وغير متناهية، فقد اهتمت نظرية المعرفة بالبحث فيما يجب أن يتوافر في المعارف الإنسانية حتى يمكن القول بأننا أمام معرفة علمية من عدمه.

وقد كانت هذه الضوابط مثاراً للجدل والشك ، وحيث ثار نقاش عميق حول المعارف الإنسانية المتعلقة بالإنسان في قيمه ومعتقداته ، وسلوكياته هل هي معارف علمية أم لا ، مما كان يستدعي التوقف أمام الدراسات الاجتماعية لاستقصاء الحقيقة حول مدى علميتها ، وعماً إذا كانت تحكمها معايير وضوابط معينة تحدد للباحث مجال وأسلوب البحث فيها.

لقد كان الإنسان ميالاً بشكل نظري – ومنذ مهد الخليفة – إلى التعرف على ما حوله ، وكان هذا الميل إلى المعرفة يزداد مع الزمن ، ويتجه إلى اكتساب أشكال منظمة لها قواعدها وأسسها.

وقد دارت معارف الإنسان في البداية حول الطبيعة وما يكتنفها من مظاهر ، ثم بدأت في التوجه في مراحل تالية – ومتأخرة إلى حد ما – إلى البحث في الإنسان ذاته ، حيث أصبح محوراً لمجموعة من المعارف التي بدأت تجعله هدفاً في ذاته من أجل الوصول به إلى حياة أرقى.

بيد أن معارف الإنسان في عمومها كانت تتطور بشكل أعطى لبعض فروعها الأسس الثابتة والقابلية لاختبار مدى صحة نتائجها (أو بالأصح مدى قابليتها للتكذيب)^(١) ، ووقف البعض الآخر – لاعتبارات عديدة – عاجزاً عن الوصول إلى تلك المرحلة.

وقد دفعت هذه التطورات بأصحاب نظرية المعرفة من الفلاسفة إلى محاولة تحديد "متى يمكن أن يعتبر فرع من فروع المعرفة معرفة علمية" ، وتوصلوا إلى أنه ليس كل معارف الإنسان يرتقي إلى مرتبة المعرفة العلمية ، فالعلم هو المعنى الضيق المحدود الذي يقصره على الرياضة والطبيعة بفروعهما ، وهو بهذا المعنى جزء من "المعرفة" على إطلاقها ، فكل علم معرفة لكن ليست كل معرفة علماً.^(٢)

ومع ذلك يجب الانتباه إلى أن نفي صفة "العلمية" عن نوع ما من المعرفة لا يشكك بحال من الأحوال في أهمية تلك المعرفة في تحديد رؤيتنا للعالم المحيط بنا كالفلسفة والمنطق وعلم الأخلاق وغيرها.

وقد اتجه أصحاب نظرية المعرفة إلى التقرير بأن العلم نوع خاص من المعرفة يحاول الوصول إلى نتائج وقوانين يمكن التحقق من صحتها أو كذبها بالاختبار ، وعلى ذلك فهو لا يتضمن كل أنواع المعرفة وإنما يقتصر على جانب منها فقط ، وهو الجانب الذي لا يتعرض للماهية أو الجوهر ، ولا يتعرض للأهداف أو الغايات.

وإذا كانت الحقيقة أن الإنسان بطبيعته كائن غائي ، فإن العلم بالمقابل لا يزودنا بأية قدرة على اختيار الغايات ، إذ يناط ذلك بالقيم والأخلاق ، وهما يخرجان عن العلم . ولذا فإن جانباً لا يستهان به من أصحاب نظرية المعرفة ونظرية العلم لازال يعتقد في قصر صفة العلم على العلوم الفيزيائية والرياضية لما تتسم به من صفات خاصة في هذا الصدد.^(٣)

تلك المعرفة يجب استقاؤها من خلال الترتيب المنظم للمعلومات وتمحيصها من خلال الملاحظة الذاتية للظواهر محل البحث ، استناداً إلى الموضوعية بإقصاء الخبرة الذاتية لمعرفة الأشياء كما هي في الواقع^(٤) مع استبعاد العلاقات العرضية التي قد تربط بين تلك الظواهر ، استبقاء العلاقات الضرورية أو الأساسية ، وأيضاً بالاستناد إلى العناصر الرئيسية دون الفرعية.

ورغم ذلك فإن قطاعاً من أصحاب نظرية المعرفة لازال يؤكد وبقوة – وهو على حق في ذلك – أن ما يحكم البحث العلمي ليس فقط طبيعة المشكلة المطروحة للدراسة ، ومدى تطور الموضوع والمنهج المستخدم في الدراسة بل أيضاً مزاج الباحث وتقديراته ، مؤكداً أن السمة المستديمة هي التفاعل المزدوج الاتجاه بين النظرية والتجربة ، وبين المنشأ الفكري والواقع.^(٥)

وهو في ذلك يؤكد أن مزاج الباحث وتقييمه للفروض الفكرية لمشكلة البحث ، ونشأته الفكرية التي تتأثر بطبيعة الحال بالانتماءات سواء كانت عرقية أو مذهبية أو فكرية سوف تجد مجالاً عميقاً للتفاعل المتبادل مع موضوع البحث حتى في أعماق المجالات المدعى ببعدها عن مثل هذه التقديرات كالفيزياء والكيمياء وغيرها.

بل إن أينشتين نفسه أثبت أن علاقات الزمان والمكان وقوانين الحركة لا يمكن تعريفها إلا بوصفها "الموقف الشخصي" للمراقب لها ولظروفه المادية. أما السمات الأخرى لنظرية النسبية الخاصة (كتكافؤ المادة والطاقة) فهي

(١) كارل بوبر ؛ منطق الكشف العلمي ، ترجمة د. ماهر عبد الواحد أحمد علي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ص ٢٢
(٢) د. زكي نجيب محمود في تقديمه لمؤلف محمد فرحات عمر : طبيعة القانون العلمي ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ٤

(٣) د. محمد جلال شرف : المدخل إلى الفلسفة ومباحثها ، الجزء الأول ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ص ١١٣
وفي مناقشة موسعة حول هذا الموضوع راجع د. جون ب. ديكنسون : العلم والمشتغلون بالبحث العلمي في المجتمع الحديث ، سلسلة عالم المعرفة رقم ١١٢ الكويت أبريل ١٩٨٧ ، وبصفة خاصة الفصل الأول : البحث العلمي في المنظور المعاصر ، ص ١٥ وما بعدها.

(٤) د. محمد جلال شرف: مصدر سابق، ص ١١٦.

(٥) جون ب. ديكنسون : مصدر سابق ، ص ٩٢.

في الواقع نتائج مترتبة على "محورية دور المراقب للظاهرة. فبفضل النسبية الخاصة أضحي المراقب فجأة جزءاً أساسياً من عالم الفيزياء ، ولم يعد في مقدور الباحث العلمي أن يعتبر نفسه حيادياً كما في نظام نيوتن.^(١)

وبمجيء "ميكانيكا الكم" في عشرينات القرن العشرين تضاعفت أهمية دور المراقب في النظرية الفيزيائية ، حيث يؤكد الفيزيائي ماكس بورن Max Born أنه : "لا يمكن وصف أي ظاهرة طبيعية في مجال الذرات إلا بالرجوع إلى المراقب ، لا إلى سرعته فحسب كما في حالة النسبية ، بل إلى جميع أنشطته لدى قيامه بالمراقبة وبتكوين الآلات وما إلى ذلك"^(٢) ، وهكذا تمت ترقية دور "المراقب" للظاهرة ليصبح "مشاركاً" فيها.

لكننا سنرى لاحقاً كيف استخدمت فكرة الحياد وتكميم الظواهر لتفريغ العلوم الاجتماعية من محتواها الإنساني تحقيقاً لأهداف أيديولوجية تحت ستار الحياد والموضوعية والتكميم.

على أننا يجب أن نكون أمام مجموعة من المعارف الهادفة إلى الكشف عن القوانين الموضوعية الحاكمة للظاهرة محل البحث حتى يمكن لنا القول اننا أمام بحث علمي يتناول معرفة علمية ، ويقصد بالقوانين هنا تلك الطريقة المنظمة التي تحكم عمل الظواهر وحركتها ، ويمثل الكشف عن تلك القوانين النتيجة التي يرمي اليها البحث العلمي إلى تحقيقها ، وهو في سبيل تحقيق تلك النتيجة يجب أن يستند إلى الملاحظة والتجربة العلميتين.

ويجري تعريف التجربة العلمية على أنها خلق ظروف صناعية محددة تسهل دراسة استجابة نظام ما لقيود تفرض بطريقة تحكمية وبشكل ما كان يمكن أن يتحقق في الطبيعة دون تدخل القائم بالتجربة^(٣) وذلك عن طريق الاستقصاء بقسميه المعروفين : الاستنباط deduction والاستقراء induction .^(٤)

وفي هذا الصدد يتبدى ما للتجريد abstraction من أهمية حتى يمكن استبعاد كل ما هو عرضي ، والإبقاء على ما يعد ضرورياً للقيام بالبحث^(٥) ، إذ أن التبسيط يعد من أهم سمات البحث العلمي ، الذي يهدف أساساً إلى تغطية أكبر عدد من الحقائق التجريبية بواسطة استدلال منطقي يجري على أساس أقل عدد ممكن من الفرضيات أو البديهيات على حد قول أينشتاين.^(٦)

فإذا توصل إلى ذلك كان على الباحث أن ينشئ فروضاً معينة لبحثه ، وهو في ذلك لا يستبعد أن يستند إلى معطيات ناشئة عن الحدس والتخيل كما أشرنا ، شريطة ألا تتجاوز الواقع^(٧) بمعنى أن تكون قابلة لفحص صدقها أو كذبها.

ومع ذلك فإننا يجب أن ننتبه إلى أن التجربة بهذا الفهم تبنى على مفترضين هامين : المفترض الأول أنها تتعامل مع معطيات واقعية فقط ، بمعنى أنها لا تُعنى بتاريخ النظرية ولا الجهود السابقة التي طورت وأنشأت أفكاراً ومعلومات دخلت كبديهيات ثابتة في بناء التجربة (مثلما نتعامل مع القانون المؤكد تمدد الأجسام بالحرارة وانكماشها بالبرودة). فكيف تحقق القانون المذكور وكيف تم اكتشافه والتيقن من صحته والمحاولات المتكررة لاكتشافه والتطورات العديدة التي قادت إليه.. فتاريخ التجربة والنظرية لا يمثل قيمة ما في إطار العلوم الطبيعية.

(١) روبرت م. أغروس وجورج ن: ستانسيو : العلم في منظوره الجديد ، عالم المعرفة رقم ١٣٤ ، الكويت فبراير ١٩٨٩ ، ص ٢١ .
وقد كان نيوتن من مساندي التيار الأول الذي كان يعتقد بالحياد المطلق للباحث وقيمه وبتجريد العلم من أي تقديرات معيارية أو شخصية ، حيث لم يكن يرى للباحث من دور سوى المشاهد الحيادي . وكان يفترض أن الكون المادي وجميع خواص المادة يمكن فهمها دون إقحام العقل في النظام . أغروس وستانسيو: العلم في منظوره الجديد، مصدر سابق، ص ٢٠ .

(٢) مشار إليه لدى أغروس وستانسيو : مصدر سابق ، ص ٢١

(٣) ديكنسون : مصدر سابق ، ص ٨٣

(٤) الاستقصاء هو الاسلوب العلمي المنهجي في تحري النتائج حول مسألة او مشكلة محددة باستخدام منهج ملائم لها وهو قد يكون على احد نمطين : استقراء واستنباط .

(٥) د. عبد الهادي النجار : مبادئ علم الاقتصاد ، مكتبة الجلاء المنصورة ، ١٩٨٥ ، ص ٩٣

(٦) ديكنسون : مصدر سابق ، ص ٨٧

(٧) د. محمد جلال شرف : مصدر سابق ، ص ١١٧

لكن تاريخ النظرية في العلوم الاجتماعية ركن ركين من بنائها.. فلماذا مثلاً يؤكد الدستور المصري على عدم تحصين قرار إداري ضد الإلغاء؟ إنها ليست مسألة دستورية بطبيعتها فكيف حواها الدستور؟ كان ذلك نتاجاً لممارسات حكومية وأمنية درجت على العبث بحقوق المواطن وحرياته مع التأكيد على عدم المس بتلك الممارسات من جانب القاضي الإداري ، واستفحلت الظاهرة رغم كل محاولات كبح جماحها.. فتحول مطلباً شعبياً جارفاً عدم تحصين القرار الإداري- مهما كان مصدره- ضد رقابة الإلغاء ، لكن المخاوف الشعبية ارتقت بالقاعدة لتسمي قاعدة دستورية ضماناً لها من اختراقها من جانب المجالس النيابية المؤتمرة بأمر السلطة التنفيذية جراء العرفان لها بفضل وجودها عبر التعيين المسبق لأعضائها تحت غطاء الانتخابات الهزلية المعتادة !

لكن المشرع الدستوري لم يسلم من الاختراق فتدخلت تعديلات ٢٠٠٧ لدستور ١٩٧١ لتفرض الحصانة على قرارات لجنة الانتخابات وتمنع الطعن عليها بأي طريق أملاً في تمرير عمليات التزوير المنهجية المعتادة.

فهل هناك قواعد أعلى من قواعد الدستور يمكن أن نرقى إليها قاعدة عدم تحصين القرارات الإدارية ضد الإلغاء؟ إنه بحث عملية العلاقة الجدلية بين الوقائع والأفكار مما كشف عن احتياجات المجتمع في هذا الصدد ، وكلما ارتقى الطرف الآخر بفنون الاحتيال كلما ارتقى البحث العلمي ليقدم حلولاً تواجه تلك الحيل والألاعيب ، ولا يمكن فهم الظاهرة في واقعها الحالي دون الإلمام بتطورها. فقاعدة عدم تحصين القرار الإداري ضد الإلغاء لا تمثل قاعدة ذات طبيعة دستورية ، وعندما يعثر عليها باحث بين نصوص الدستور دون أن يدرك تاريخها الذي وضعها في هذا المكان ، فإنه سوف يعتبر ذلك من قبيل العبث من جانب المشرع الدستوري. أما إن سمح لنفسه بدراسة تاريخ الظاهرة فسوف يفتن تماماً بالحكمة التي تقف وراءها ، وربما يتمكن من طرح بدائل أفضل.

أما المفترض الثاني فهو أن التجريد في التجربة العملية قد يكون أمراً سهلاً إلى حد كبير مقارنة بفروع العلوم الإنسانية. فيستطيع الباحث مثلاً عندما يريد استقصاء أثر الحرارة على عنصر ما (كالحديد مثلاً) أن يقوم بتثبيت درجة الضغط الجوي وكذلك الرطوبة والجاذبية ، وكلها عناصر قابلة للتحكم المعملية مع استبقاء الحرارة وحدها متحركة ، وعندما يحركها سوف تنتج أثراً محددة على حجم وشكل الحديد وربما مادته ، وهنا لا مفر من التأكيد على أن تغيرات الحرارة هي "السبب" في تحقق تلك النتيجة.

لكن المسألة تختلف تماماً في العلوم الاجتماعية والإنسانية فإذا أردنا أن ندرس مثلاً أثر انخفاض ثمن السجائر على الطلب عليها فكيف يتم ذلك؟ لا مجال للقول بأنه من الممكن حبس إنسان في معمل وعزله عن المؤثرات إلا سعر السجائر لدراسة ردود أفعاله ، فاستخدام الإنسان كفار تجارب مسألة محرمة داخلياً ودولياً.

ثم من يستطيع أن يؤكد أن انخفاض ثمن السجائر سوف يؤدي لزيادة المستهلك منها؟ فقد ينخفض الثمن فيعزف بعض الناس عن استهلاكها باعتبارها أصبحت سلعة شعبية يحط استخدامها من مظهره التفاخري مما يجعله يتوجه نحو السيجار أو الغليون.

وقد يعزف عنها البعض رغم انخفاض سعرها لأنه أصيب بمرض أجبره على الامتناع عن التدخين ، بل وقد يمتنع عن التدخين رغم انخفاض سعرها لأنه هو قرر التوقف إدراكاً منه لمخاطرها الصحية ، وسيكون هناك البعض الذي سوف لا تتغير كميته المستهلكة لأنه يكتفي بعدد محدد يومياً لا يحيد عنه مهما حدث ، وهناك من ستزيد كمية استهلاكه بطبيعة الحال ، وهناك من قد تقل كمية استهلاكه بسبب ضائقة مالية يمر بها وقد يتوقف تماماً عن التدخين.

وعلى ما نلاحظ فإن المتغير هناك وهو سعر السجائر لم يؤد بالضرورة إلى نتيجة واحدة محددة. لقد تعددت النتائج لاستنادها إلى مسألة شخصية أو معيارية هي تفضيلات المستهلك الشخصية وظروفه ، مما أفرز نتائج عديدة متباينة إلى حد التناقض.

هنا لا نستطيع القول أننا أمام "تجربة علمية" بالمعنى الفني ، ولا أمام أسباب "reasons" بالمعنى الاصطلاحي. إننا أمام "عوامل" elements تتصافر معاً لإحداث نتيجة ما. وكلما اختلف شكل التصافر والتآلف للعوامل المختلفة كلما اختلفت النتائج كما رأينا.

فما يحكم الظواهر الاجتماعية والإنسانية ليس أسباباً تدور معها النتائج وجوداً وهدماً ، بل مجموعة عوامل تتحكم طريقة تضافرها في شكل النتيجة ، وقد لا تحدث أحياناً وقد تحدث بطريقة مختلفة جداً ، بمعنى أن النتيجة هنا ليست حتمية ، بل هي تميل إلى التقريب والأخذ على الغالب والراجح.

وهنا إذن تدق عملية البحث في مجال العلوم الاجتماعية وتلقى على عاتق الباحث عبئاً أشد وطأة ، وحيث تكتسب عملية التجريد abstraction هنا الأهمية القصوى لاستبعاد العناصر الفرعية وغير الفرعية ، وهو ما يعني في الوقت ذاته الحاجة شديدة الإلحاح لإمام الباحث بتاريخ الفرع الذي يدرسه وبمحتوى اصطلاحاته ومدلولاتها ، وإلقاته تبسيطاته إلى نتائج خادعة إلى حد كبير.

وفي هذا السياق يمكن للقارئ أن يتوقف أمام اصطلاح "الديمقراطية" .. فقد استخدمته الدول الرأسمالية الغربية دائماً عبر تاريخها ، واستخدمه دستور الاتحاد السوفيتي مراراً ، واستخدمته الدول المختلفة بدءاً من الدول المتخلفة وحتى الدكتاتورية والشمولية .. فأني مدلول يمكن منحه للاصطلاح ؟ لابد للباحث أن يدرك من أين أتى وأين نشأ وما هي مفترضاته قبل أن يستخدمه داخل كل نظام من هذه الأنظمة ، وإلا سيقع في شرك التعميم المخل علمياً .

المبحث الثاني طبيعة المعرفة في الدراسات الاجتماعية

رأينا من خلال تحديد مفهوم العلم في نظرية المعرفة أن قطاعاً كبيراً من أصحابها يرفضون وجود دور لقيم الباحث في البحث العلمي ، ذلك أنهم اعتبروا ذلك إخراجاً للعلم عن موضوعيته ، ورهنه لتقديرات الباحث وأهوائه وميوله الشخصية أو المذهبية ، وهي مسائل لا تخضع للاختبار بطبيعتها.^(١٣)

ومن ثم فقد رفضت نظرية المعرفة الخبرة الذاتية بالظواهر محل البحث ، وأحلت محلها ملاحظة تلك الظواهر ملاحظة تنبني على الحواس ، ومن خلال تتابع منظم بغرض اكتشاف ما يحكمها من قوانين. ولذلك كان تأكيدها على ضرورة البدء من موقف الجهل بالمسألة محل البحث ، وعدم التأثر بمعلومات سابقة قد تقود إلى الخطأ.. بل إن التحذيرات أيضاً تتجه إلى عدم الأخذ بما قد يرد عن الغير – وكان خارجاً عن نطاق الملاحظة الذاتية للظواهر – إلا إذا كان خارجاً عن نطاق تخصص الباحث من ناحية ، وكان موثقاً به من ناحية أخرى.^(١٤)

ذلك كان في إطار محاولة تخلص العلم من الأفكار الفلسفية التي اختلطت به في المراحل الأولى من نشأته ، خصوصاً وأنه قد نشأ في أحضان الفلسفة و علم المنطق والأخلاق ، بل أن نظرية المعرفة – في مفهومها القديم – كانت لا تميز بشكل واضح ما بين الفلسفة والمنطق وبين العلم.

(١٣) لكننا رأينا أن قطاعاً هاماً جداً (قاده علماء الفيزياء أنفسهم وهم أصحاب أكثر الفروع المدّعى ببعدها عن التقديرات الشخصية) يؤكد على دور الباحث والمراقب وتقديراته في عملية البحث العلمي ، وهو ما يعني أن القيم والانتماء الفكري والأيدولوجي والاجتماعي تؤثر جميعاً في مسار عملية البحث العلمي أيما تأثير.

(١٤) راجع في هذا الخصوص ما اعتمدنا عليه من مصادر:

- د. ديكسون: العلم والمشتغلون بالبحث العلمي في المجتمع الحديث ، ، سبق ذكره ، ص ٥٠ وما بعدها.
- د. عبد الهادي النجار : مبادئ علم الاقتصاد، سبق ذكره ، ص ٢٥ وما بعدها
- د. فوزي منصور : الاقتصاد السياسي للبلدان النامية ، سبق ذكره ، ص ١٩٠ وما بعدها.
- د. حازم البيلوي : أصول الاقتصاد السياسي ، سبق ذكره ، ص ٥٠ وما بعدها
- د. عادل أحمد حشيش : الاقتصاد السياسي ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ، ص ١٦٠ وما بعدها
- محمد محمود القزاز : مشكلة المنهج والقيم في الاقتصاد ، مصر المعاصرة عدد ٣٣٣ ، سنة ٥٩ يوليو ٦٨

ومن هنا جاءت المحاولة للتمييز بين ما هو علمي وبين ما هو غير علمي ، أو ما يحلو للبعض تسميته بالتفرقة بين التقريري أو الوضعي Positive وبين التقديري أو المعياري Normative^(١٥).

والوضعي – وهو ما يعتبرونه مرادفاً للعلمي^(١٦) – هو فقط ما يهتم بدراسة الظواهر التجريبية بحيث ينصب على ما هو كائن دون انشغال بالغايات.

فإن كان ينشغل بالمستقبل فإنما ذلك من خلال محاولة التنبؤ بسير الواقع المشاهد خلال المرحلة المقبلة من خلال الفهم لهذا الواقع ، وبحيث لا يتعدى ذلك إلى محاولة تقدير مدى ملائمة هذا السير^(١٧) إذ تلك وظيفة القيم^(١٨).

والمعاري – من وجهة النظر تلك – إنما يعتمد على تقديرات الباحث الشخصية ، وتفضيلاته المذهبية ، ويمتد إلى وضع تصور لما يجب أن يكون عليه حال الواقع ، هذا بالتالي سوف يكون خاضعاً للمؤثرات الفكرية والعقائدية التي سوف تلعب دوراً – ولو بشكل خفي – في تحديد ملامح صورة ما يجب أن يكون.

على ذلك رأى أصحاب نظرية المعرفة أن مثل تلك الدراسات – رغم أهميتها – فإنها تخرج عن إطار العلم ، ذلك أن كل عبارة تعبر عن قيمة شيء ما في نظر الفرد لا يجوز أن تكون قضية في حكم المنطق لأنها تفتقر إلى شرط القضية المنطقية وهو إمكان وصفها بالصدق أو الكذب (القابلية للاختبار). فهي تعبر عن شعور ذاتي ولا تصور شيئاً من عالم الواقع الذي يشترك في رؤيته أكثر من فرد واحد^(١٩).

وعلى ذلك كانت تأكيدات البعض على استبعاد كل فروع المعرفة والبحث التي تلعب التقديرات الذاتية والمذهبية دوراً فيها ، وفي تحديد توجهاتها ، بمعنى إخراج القيم وما يتعلق بها من إطار البحث العلمي ، ومن ثم أخرج أصحاب نظرية المعرفة فروعاً كثيرة من المعارف الإنسانية عن نطاق العلم بل ان البعض تشدد فقصر مفهوم العلم على العلوم "الرياضية – الطبيعية" ليس إلا.

على أن إخراج المعارف الاجتماعية المتعلقة بالإنسان وفكره وقيمه. كل أولئك كان له ما يبرره في المرحلة المبكرة ، وذلك أن العلوم الطبيعية كانت قد اكتسبت ثباتاً كبيراً ناشئاً من كثرة البحث والتجربة وتعدد وسائل البحث فيها ، مما أدى لتراكم علمي كبير أحدث مستوى عالياً من الاستقرار لمفاهيمها ومناهج البحث فيها وطرائقه ، كل ذلك أكسبها انضباطاً ملحوظاً إلى حد كبير في نهاية الأمر^(٢٠).

وفي المقابل كانت المعارف الاجتماعية تختلط بالفلسفة والمنطق وفروع أخرى وكلها لم تحظ بالاهتمام لدراستها ولترتيبها بالشكل الكافي في مراحلها الأولى.. ذلك أن الإنسان اهتم بالطبيعة وما فيها من ظواهر للحصول على حاجاته الأساسية من غذاء وملبس ومسكن ، وأهمل البحث في ذاته بالشكل المتوازن مع الاتجاه الآخر.

على أنه في مراحل تالية – ومتأخرة نوعاً ما – أخذت الاهتمامات والأنظار تتجه إلى محاولة الاهتمام بالإنسان من كل نواحي حياته ، نتيجة لما أخذت تفرضه التطورات الناشئة عن التقدم التقني من ضغط على الإنسان ، وما صاحبها من التطورات الاجتماعية غير المتوازنة.

ولم يعد من شك في الوقت الحالي أن ثمة معارف اجتماعية اكتسبت ثباتاً واستقراراً ملحوظاً بما يكفل تسميتها "بالعلم" وكان الاقتصاد من بينها. وكان التساؤل عن وسائل البحث ومناهجه في العلم الاجتماعي بوجه عام. ذلك أن منهجه قاصر – إلى حد كبير – عن استخدام وسائل البحث العلمي المتبعة في العلوم الطبيعية من تجربة واختبار وما إلى ذلك.

(١٥) انظر بعض الألفاظ التي تستخدم للدلالة على نفس المعنى د. عبد الهادي النجار حول منهج للبحث في الاقتصاد الإسلامي ، ص ٢١ ، حاشية ٢٦ مجلة الحقوق العدد الثالث ، السنة الثامنة.

(١٦) د.حازم الببلاوي :أصول الاقتصاد السياسي ، سبق ذكره ص ٢٩

(١٧) المصدر السابق ، ص ٥٢

(١٨) القزاز: مشكلة المناهج والقيم في الاقتصاد ، سبق ذكره ، ص ٢٩

(١٩) المصدر السابق نفس الموضوع. وانظر نفس الصفحة حيث يشير إلى مقولة للدكتور زكي نجيب محمود "أن العلم يحصر نفسه في كل ما هو موضوعي عام وليست له صلة أدنى صلة بما هو ذاتي خاص والموضوعي هو ما تتساوى علاقته بمختلف الأفراد المشاهدين"

(٢٠) د. فوزي منصور : سبق ذكره ص ١٩٧ وما بعدها.

فالتجربة **Controlled experiment** تعتمد إلى حد كبير على التعامل مع العوامل المؤثرة في الظاهرة بتثبيت بعضها وإبقاء بعضها – المرادة دراسته – متحركاً لمعرفة ودراسة مدى وطبيعة دوره في إحداث الظاهرة .. التجربة بهذا المفهوم يصعب الالتجاء إليها في الواقع الاجتماعي لاعتبارات متعددة ، ولا يبقى سوى ما للتجريد **abstraction** من أهمية في هذا الصدد.

لذلك فهو تتزايد أهميته في المجال الاجتماعي ، ذلك أن الظواهر من الترابط ، والتداخل ، والتتابع بالشكل الذي يصعب معه تثبيت بعض أوجهها ودراسة الأوجه الأخرى ، إذ أن الظواهر الاجتماعية مرتبطة ببعضها ارتباط السبب بالنتيجة ، و النتيجة في ذاتها محض سبب لنتيجة أخرى ، هذا مع التحفظ على استخدام لفظ "سبب" في هذا الخصوص^(٢١).

وعلى ذلك يعد من الضروري الإلمام بكافة الجوانب المحيطة بالظاهرة^(٢٢) وعدم التركيز على بعضها دون البعض الآخر ، حتى يمكن التوصل إلى نتائج أقرب للدقة.

بل إن هذه المسألة – رغم ما يكتنفها من صعاب – فإن النتائج المتوصل إليها من خلالها ، لا يمكن اختبارها بالتجربة - كما أشرنا – ذلك أن التجربة يصعب تقبلها في خصوص الإنسان ومعتقداته وأفكاره وما يرتبط به من ظواهر اجتماعية متداخلة ومتراصة ومتتابعة ، ولا يبقى بالتالي سوى ما للملاحظة من دور في هذا الصدد.

ولما كان المجتمع – في حقيقته – كائناً متحركاً ومتنامياً ومتطوراً عبر السنين ، فإن دراسته في لحظته الحاضرة وكأنه شيء ساكن يعد من الغبن (القصور) بمكان .. ذلك أن الفهم الحقيقي إنما يكون – ليس بدراسة الحاضر فقط – وإنما يمتد إلى الماضي بكل مراحل المتعاقبة ، وهو بالتالي يستتبع ضرورة التفهم الكامل للطبيعة التراكمية للفكر الاجتماعي^(٢٣) وما يترتب عليه من تتابع في أشكال التنظيم الاجتماعي ، وما يوجد من ترابط ضروري بين البناء الفوقي للمجتمع وبين بنائه التحتي ، والتأثير المتبادل بينهما ، وما كان يفرض صورة ويزكيها على غيرها ، ليتمكن – من خلال ذلك – من استخلاص القانون الذي يعد الأوفق والأقرب إلى الدقة في تحديد كيفية أداء الظاهرة^(٢٤).

بيد أن ما من شك في أن هذا الانتقاء والاستخلاص سوف يعتمد إلى حد كبير على توجهات الباحث نفسه ، وميوله الفكرية والعقائدية بل والمذهبية .. وهذا ما يعني أنه في النهاية – حتى لو اجتهد بصدق وأمانة في العمل العلمي – سوف يخضع – ولو بشكل غير مباشر وغير متعمد وغير ملحوظ لتأثير وتأثير مما يعتقد فيه^(٢٥).

فإذا كنا قد أشرنا إلى إمكانية استخدام الحس الباطني والرؤية المسبقة في البدء بفروض ومقدمات معينة ، فإنه ليس مستبعداً الاستناد إلى فكرة مذهبية توضع في صيغة فرضية عامة كمقدمة منطقية للبحث مما قد يوحي في النهاية بوضعيتها.

بل إن مسألة انتقاء الوقائع المعتبرة الأكثر أهمية في عملية التراكم التاريخي لحركة المجتمع ومن ثم التركيز على ظواهر معينة بذاتها، ليس من المؤكد تفاديها السقوط في هذا المنزلق ، وهو ما يعني – في النهاية –

^(٢١) ذلك أن النتيجة ترتبط بالسبب وجوداً وهدماً (كما يقول الأصوليون) وهو على خلاف الحال في الظواهر الاجتماعية .. هذان ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن السبب أيضاً يكفي في ذاته لإحداث النتيجة بينما الحال مباين لذلك في الظواهر الاجتماعية إذ لا يمكن الجزم بأن حدثاً ما هو المسؤول عن إحداث نتيجة ما ضرورة، إذ المسألة تقريبية إلى حد بعيد.. ولذلك قد يكون الأوفق استخدام لفظ "عامل" لأننا في الحقيقة إنما نكون بصدد عوامل عدة تتألف في توليفة معينة لإحداث ظاهرة ما.

^(٢٢) د. حازم الببلاوي : سبق ذكره ص ٦٠

^(٢٣) في الإشارة إلى الطبيعة التراكمية للمعرفة بوجه عام كان نيوتن يقول "إذا كنت قد رأيت أكثر مما رأى معظم الرجال ، فذلك لأنني وقفت على أكتاف عمالقة" مذكور في "العلم والمشتغلون بالبحث العلمي في المجتمع الحديث" سبق ذكره ، ص ٧٠

^(٢٤) راجع :د. فوزي منصور : سبق ذكره ص ٢١٤

^(٢٥) قارن :د. حازم الببلاوي، سبق ذكره . ص ٦٢ وما بعدها .. بل أن هذا الخطر نفسه لم يكن مستبعداً في إطار العلوم الطبيعية ، حيث شهدت التجربة التاريخية تجارب اختلطت فيها قيم الباحث ببحثه العلمي ، كرفض العلماء الإلمام لبعض نظريات الطبيعة لمجرد صدورها عن يهود.

استخلاص نتائج وأفكار وقوانين سوف تجئ متأثرة ومتوافقة مع فكر وميول الباحث ، من مقدمات صيغت بطريقة مفرغة ومعقدة مما يوحي للبعض في النهاية بصدق وصحة الاستدلال رغم ما يعتوره في حقيقة الأمر.

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن البحث عن القانون العلمي للظاهرة ان توقف عند مرحلة اكتشافه وبيان كيفية عمله – خصوصاً بالنسبة للدراسة الاجتماعية – فإنه يعد بترأ للعمل العلمي في الحقيقة. ولا يعني عن ذلك قيام الباحث بوضع تصورات مثلى يجب أن يعمل فيها القانون المستخلص كنوع من التنبؤ بسير الواقع في مرحلته المستقبلية ، أو على أقصى تقدير وضع تصور لأفضل ما يمكن أن يرتبه تطبيق القانون من نتائج.. وإنما غاية البحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية يجب أن تمتد – كما أشرنا سابقاً – إلى إعطاء تصور لما يجب أن يكون وفقاً لغايات مقصودة ومتصورة سلفاً بحيث يهدف العمل الاجتماعي والمجتمع بأسره إلى تحقيقها .. ذلك أن أي بحث في الإنسان والمجتمع إنما يتم بجعل الإنسان نفسه ورفاهته غاية مثلى له ، وهو ما يعني ضرورة أن يمتد العمل العلمي إلى مرحلة وضع التصور للمناهج السليم ، واختيار أفضل النتائج التي يمكن أن يرتبها القانون وما يعد أيسر السبل من أجل تحقيقها.

ذلك كله .. من الممكن – بل ان لم يكن من المؤكد^(٢٦) – أن يحاط بمخاطر عدم الموضوعية والخضوع لمعايير معيارية للباحث تهدد صدق النتائج وتحدد توجهاتها وفقاً للميول الذاتية له في النهاية.

بيد أن هذه المقولة لن يكون لها من خطر إذا ما أوضح الباحث ما يؤمن به من فكر وما يعتنقه من قيم ، وما ينتمي إليه مذهبياً ، حتى تمكن مناقشة أفكاره في إطار من الموضوعية الكاملة لأن عدم التعرض لها إنما يعني تسريب أفكار ضمنية إلى البحث دون دراستها وهو ما يعد من قبيل التسليم بصحتها .. إذ ليس من الصواب استبعاد القيم من مجال البحث العلمي والاجتماعي خاصة^(٢٧).

فمن المهم إذن – في إطار العلم الاجتماعي – بيان القيم التي يؤمن بها الباحث قبل الولوج إلى موضوع البحث ، والتأكيد على أن مناقشتها – في النهاية – لا تخرج بالعمل عن صفة "العلمية" وأخيراً التأكيد على أن دراسة الغايات في إطار العلوم الاجتماعية تعد من الأهمية بمكان، إذ هي المحصلة المرتجاة من كل جهد علمي في هذا الصدد.

المبحث الثالث

مكانة القيم في الدراسات الاقتصادية

إذا كان الباحث في مجال العلوم الاجتماعية ملزماً – كما أشرنا – ببيان ما يؤمن به من قيم فإنه يجب أن يلتزم بذلك من باب أولى في مجال الدراسات الاقتصادية ، لما للاقتصاد من ذاتية خاصة ، هذا ما نحاول استبياناه من خلال التعرض السريع لبعض المراحل التاريخية في البحث الاقتصادي .. وذلك لنرى ما إذا كانت القيم قد اعتد بها في البحث الاقتصادي في بعض مراحلها أم لا ؟ لنطرح التساؤل في النهاية عن التصور المنتظر.

فإذا أخذنا مدرسة الطبيعيين في الاقتصاد ابتداءً ، فإنه لمن الملاحظ أن المدرسة كانت تدور في فلك النظام الاجتماعي القائم – وهو أمر طبيعي – ومتأثرة به إلى حد كبير ، لذلك فقد أقامت فكرها وتحليلها على أساس فكرة

(٢٦) ديكسون: مصدر سابق، حيث يقول ص ٤٦ انه: (لا توجد قوانين تمنع الباحث من إخضاع بياناته للتحيز إلا ضميره الشخصي وآداب المهنة) ويؤكد ص ٩٢ (أن المنهج العلمي ليس شيئاً فريداً ومجدداً بدقة ، بل على الأصح يتكون من مجموعة من القواعد الإجرائية العملية ويتوقف اختيار أي مجموعة معينة من القواعد على طبيعة المشكلة المطروحة للدراسة ، ومدى تطور الموضوع ، ومزاج الباحث ، والسمة المستديمة هي التفاعل المزدوج الاتجاه بين النظرية والتجربة وبين المنشأ الفكري والواقع).

(٢٧) في هذا الخصوص انظر : د. فوزي منصور : سابق الذكر، مشكلة المنهج ص ١٩٧ وما بعدها ، د. عبد الهادي النجار: منهج البحث في علم الاقتصاد، سابق الذكر، ص ٨٩ ، د. حازم الببلاوي : سابق الذكر، الاقتصاد والمعرفة العلمية، ص ٤٣ .

"النظام الطبيعي" (٢٨) التي كانت أبرز القيم المسيطرة على المجتمع في تلك الآونة والتي كانت تشير في مقتضاها إلى أن ثمة قوانين تلقائية تميل إلى العمل على توازن الحياة الإنسانية كلما تركت لتعمل دون إعاقة لحريتها في العمل.

وقد أظهرت كتابات روادها - وعلى رأسهم كيناي - مدى انبثاق تحليلهم عن تلك الفكرة وإيمانهم بها فاتجهت إلى محاولة تصور أيسر السبل للعمل الاقتصادي يسمح بحرية أكبر "للقوانين الطبيعية" كي تسري، إذ في سرياتها في تصورهم المصلحة الحقيقية لأفراد المجتمع.

ونرى في ذلك وعياً لدى أصحاب تلك المدرسة لطبيعة البحث الاقتصادي ، ومدى صعوبة الفصل بينها وبين القيم التي تكتسب دوراً هاماً في وجودها والتعامل معها وحلها(٢٩).

على أنه مع مجيء ريكاردو ، ومحاولة فرض الصبغة الرياضية والتحليلية ، ومحاولة الانتقال بالاقتصاد إلى التكميم واستخدام المعادلات ، بدأت محاولة تخليصه من القيم التي كانت تخالطه وتندمج به.. محاولة إخضاعه للمعايير التي استحدثتها نظرية المعرفة أنها للعلم(٣٠).

وأياً كان الدافع إلى هذه المحاولة متمثلاً في محاولة إضفاء الموضوعية على الاقتصاد كعلم ، أو في التستر على مكاسب حققتها بعض الفئات أو حتى كمجرد رد فعل لتسلط الكنيسة ونفوذها وفكرها المنغلق الذي كان يقف حجر عثرة أمام كل خطوة يخطوها العلم.. أياً ما كان الأمر فإن المؤكد أن هذه المحاولة كانت قاصرة إلى حد بعيد عن تحقيق هدفها .. فطبيعة الاقتصاد "كعلم اجتماعي" - السالفة الإشارة إليها - كانت دائماً تقف عائقاً أمام نجاح المحاولة ، إذ كانت تكشف مع الوقت عن وجود صيغ معيارية حتى في أشد النماذج ميلاً للموضوعية والتجريد .. فحتى مسألة اختيار موضوع البحث كانت تثير هذا التساؤل ، بل أن مجرد ظهور الافتراضات الأولية أو القبلية لدى الباحث تكشف عن هذه المعيارية ناهيك عن استخدام أدوات تحليل وطرائق تقسيم منهجية بعينها(٣١).

والذي يجب التأكيد عليه ، أن تحديد توجهات الاقتصاد - وأي علم اجتماعي آخر - إنما يتأثر وبشكل كبير بارتباطه بمصالح الطبقات الاجتماعية الأكثر قوة وغلبة(٣٢) وهو ما يظهر في أجلى صورة في حصر الاقتصاد - كعلم - في بحث مشكلة الندرة وتعدد الحاجات وهي مقولة خاطئة(٣٣) دون أن يمتد ليشتمل دراسة القدرات الاجتماعية (قوى الإنتاج وتطورها وهو ما يتوقف على مستوى الدخل القومي وتوزيعه في النهاية) وهو ما يجب أن يكون مجال علم الاقتصاد(٣٤).

وفي مجال التجارة الدولية ، فإن التأكيد على حرية التجارة أيضاً يثير التساؤل ، ذلك أن المؤكد أن حرية التجارة تحدث تياراً تراكمياً لصالح البلد الرأسمالي المتطور على حساب البلد الأقل تطوراً(٣٥) في الوقت الذي يحاول فيه الاقتصاديون الرأسماليون التأكيد على ما للحرية من مزايا لكل الأطراف ، وسواء في الداخل أو في الخارج. إضافة إلى محاولتهم التقرير بأن قضية التخلف إنما ترجع أساساً إلى سوء تقسيم العمل وإلى الفقر والجهل وإلى

(٢٨) القزاز ، سبق ذكره ، ص ٣١ ، أريك رول ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، ترجمة د.راشد البراوي ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، ص ١٢٢ وما بعدها

(٢٩) ومع ذلك فإنه يمكن رد عدم الفصل بين القيم وبين الدراسات الاقتصادية والدراسات عموماً إلى عدم التمييز الواضح بين ما يعد وضعياً أو علمياً وبين ما يعد قيمياً أو معيارياً في ذلك الوقت.

(٣٠) والجدير بالذكر أن كتابات ساي وميل وسنور كانت الأساس لفتح الباب أمام التفرقة بين ما هو وضعي وما هو معياري. وأخذت صوراً عديدة ومسميات مختلفة كالفن والعلم ، أو العملي والعلمي ، غير أن الملاحظ أنها كانت تفرقة لا تتماثل مع التفرقة الحديثة بين ما هو وضعي وما هو معياري من ناحية الأسس ، أو هي مجرد تحديد لنطاق نوعين مختلفين من العلم كما يقول نيفيل كينز "مجرد مسألة تبويب وتحديد لمسميات" القزاز ، سبق ذكره ص ٣٤

(٣١) قارن القزاز : سبق ذكره ص ٤٠ وما بعدها.

(٣٢) على اعتبار أن الأقوى دائماً هو الذي يكتب التاريخ ويحدد مساره.

(٣٣) د. عبد الهادي النجار: سبق ذكره ص ٣٠ ، ٣١

(٣٤) فوزي منصور الاقتصادي السياسي للبلدان النامية ، سبق ذكره ص ٨٢ هامش (١).

(٣٥) د. أحمد بديع بليح : الاقتصاد الدولي مكتبة الجلاء بالمنصورة سنة ١٩٨٦ ، الباب الثالث نظريات التجارة الدولية خصوصاً ص ٣١٢ وما بعدها ، ص ٣٣٢ وما بعدها.

سوء استخدام الموارد في البلاد المتخلفة محاولين بذلك إخفاء الوجه الحقيقي ، والدور الصارخ للاستعمار متمثلاً في نهب ثروات تلك البلاد كعامل مؤثر أيما تأثير في مكان ودور تلك البلاد في نظام تقسيم العمل الدولي^(٣٦) .

فإذا ما انتقلنا إلى مرحلة الكساد كفترة متأخرة نسبياً ، فإننا سوف نلاحظ أن الفكر الذي سيطر على الناحية الأكاديمية قبيل الأزمة – الفكر النيوكلاسيكي – كانت له معطياته ونظريته التي تجاهلت الأسباب المفضية إلى الأزمة . هذا الفكر كان يفترض أساساً أن التشغيل الكامل هو الفرض الوحيد (كثمرة للأداء التلقائي للاقتصاد) ، فإذا ما حدثت بطالة فهي إنما تنشأ كنتيجة للسلوكيات التي تنتهجها طبقة العمال ومعوقة بذلك حركة الأداء التلقائي. كذلك كنتيجة لتدخل الدولة في سوق العمل.

ورغم أن هذا الفكر ينسلخ عن الواقع فكفر قادر على تفسير ظاهرة البطالة وتعطل القوى المادية تفسيراً صحيحاً ، إلا أنه كان كجزء من الواقع الاجتماعي فكفر اقتصادي ينتشر ويشيع لإخفاء الواقع الاقتصادي بحجة تفسيره .. أي أنه يبقى كجزء من المجتمع في صورة أيدلوجية لطبقة هي الطبقة الرأسمالية^(٣٧) .

وعندما يجئ "كينز" بنظريته العامة محاولاً تفسير هذه الأزمة ، فإنه يأخذ كل الظروف المحيطة بالاقتصاد كمعطى .. ولم يشغل نفسه بكيفية تكون هذه التراكمات وإنما انشغل فقط على المستوى الاعلامي المعلن بمحاولة تقديم الوصفة السحرية التي ترفع مستوى تشغيل العمالة ، وهو ما هدف به إلى التأثير أيدولوجياً على الطبقة العاملة في تقبلها للنظرية وجرها إلى مساندة السياسة الكينزية (وهو ما تحقق تاريخياً) . ولما كان ذلك فإن الهدف الحقيقي لكينز لم يتمثل الا في تجديد إنتاج الاقتصاد الرأسمالي بانتشاله من الأزمة عن طريق إعادة توزيع الدخل لمصلحة الربح^(٣٨) .

هذه الاسقاطات السريعة تتكشف معها حقائق هامة ، تتلخص في التقرير بأن البحث في علم الاقتصاد في كل مراحلها كان يصطبغ بصبغة معيارية^(٣٩) تؤكد ميله إلى مراعاة قيم كثيرة ، كانت – بطبيعة الحال – القيم الخاصة بالطبقة المسيطرة .. الطبقة الرأسمالية^(٤٠) .

ذلك ما أفرز – في نهاية الأمر – ظهور الماركسية كمحاولة لمواجهة هذا الانحياز المستتر للبحث الاقتصادي.

على أن القول بأن ثمة علم اقتصاد للرأسمالية ، وعلم اقتصاد اشتراكي يمثل مصالح القوى الشعبية^(٤١) ليس مفيداً في الخروج من هذا المأزق .. ذلك أنه لاشك يقضي على علمية هذا الفرع من العلوم الاجتماعية ، وإن كانت تلك المقولة تؤكد – كرد فعل واضح وشديد – عجز علم الاقتصاد عن مراعاة صوالح كافة الطبقات ، واهتمامه أساساً بصالح الطبقة الرأسمالية ، بما يذكي الشك في وضعيته.

^(٣٦)د. رمزي زكي : التاريخ النقدي للتخلف ، سلسلة عالم المعرفة رقم ١١٨ ، ص ٨٥٦ ، ص ٦٥ وما بعدها وأن كان قد عرض للمشكلة من الزاوية النقدية . د. أحمد بديع ، سبق ذكره ، وقانع تركب السلطة في المرحلة الهابطة للرأسمالية ، ص ١٢٣ وما بعدها.

^(٣٧)د. محمد دويدار : الاقتصاد النقدي ، دار الجامعات المصرية ١٩٨٧ ، ص ٢٩٩

^(٣٨)د. محمد دويدار : الاقتصاد النقدي ، سبق ذكره ، ص ٣٠٤

^(٣٩) .. الجدير بالذكر أنه حتى الذين نادوا بمبدأ الفصل بين القضايا المعيارية وبين القضايا الموضوعية قد عجزوا أنفسهم عن تطبيقه ، يشهد بذلك أن النتائج التي توصل إليها الكتاب التقليديون (الكلاسيك) والتقليديون الجدد (النيو كلاسيك) كانت تنطوي على فكرة أن التحليل الاقتصادي قادر على أن يستخلص قوانين تحمل معنى القواعد المعيارية وليست مجرد قوانين تحمل معنى العلاقة الثابتة المستمرة بين ظواهر معينة .. القزاز ، سبق ذكره ، ص ٣١

^(٤٠) أنظر تقارير لهذه المقولة فيما يخص قاعدة الذهب "أن الصورة المثالية لقاعدة الذهب كانت موضع إعادة نظر مكثفة من جانب عدد كبير من الباحثين والكتاب الذين سرعان ما تبين لهم أن هذه الصورة الزاهية كانت من صنع تجريدات ونماذج خلقتها عقول الاقتصاديين أكثر من كونها تجسيداً للواقع الحقيقي. كما أن المزايا الأساسية الحقيقية التي انطوت عليها قاعدة الذهب كانت تنفرد بها دول العواصم الاستعمارية (وبالذات لندن) ، أما الدول المتخلفة التي أدمجت بفعل القوة داخل هذا النظام (والتي كانت تقع على محيط العالم الرأسمالي) فقد كانت تجري فيها الأمور على نحو يختلف تماماً عما تصوره أو هام وتجريدات الاقتصاديين .." د. رمزي زكي ، سبق ذكره ، ص ٨١

^(٤١)د. فوزي منصور : سبق ذكره ، ص ١٨٣

والقول بأن ثمة أجزاء كبيرة فيه اكتسبت وضعيتها ، يمكن اعتبارها قاسماً مشتركاً لكل المجتمعات^(٢) ليس من القوة بحيث ينفي هذه الشبهة عن العلم .. ذلك أنه حتى في خصوص العرض – كمثل – فإنه لا تحكمه فقط العوامل المعروفة من نفقة الإنتاج وأثمان السلع المتنافسة .. الخ .. بل تحكمه عوامل أخرى كثيرة "احتكارية" ساهمت النظرية إلى حد كبير في تجاهلها وإخراجها من مجال البحث بما أعطى الإيحاء بأنها غير موجودة أو بالأقل غير ذات قيمة .. وكل ذلك تحت ستار الموضوعية^(٣).

على أن هذه الدعوة – الدعوة إلى التعدد في علوم الاقتصاد – ربما كانت في حقيقتها – في تصورنا – دعوة إلى الاعتراف بأن علم الاقتصاد إنما يجب أن يعتد بالاعتبارات القيمة التي تحكم وتوجه فكر الطبقات على اختلافها.

إذ لما كان الإيحاء سابقاً بأن ثمة علماً واحداً ، وكان في حقيقته لا يهتم إلا بمصالح الرأسمالية فإن تصور الحل كان متمثلاً في إيجاد علم يهتم بمصالح القوى الشعبية بالمقابل للرأسمالية.

ورغم أهمية ذلك في كشف التحيز وعدم الموضوعية المستترين في الفكر الاقتصادي الرأسمالي ، إلا أنه أيضاً يكشف قصوراً عن مواجهة المشكلة الحقيقية المتمثلة في إعطاء علم الاقتصاد أسساً تتوافق مع كل الاتجاهات.

وتتبدى أهمية هذه المشكلة مع ازدياد الوعي حديثاً بمدى ارتباط علم الاقتصاد بالقيم والأخلاق واللذين يجب أن يلعبا دوراً كبيراً في تحديد توجهاته وأهدافه^(٤).

فالخروج من مأزق المعيارية من ناحية ، والحفاظ على وحدة العلم وعلى شموليته لكافة المصالح وبشكل يكفل موضوعيته من ناحية أخرى ، إنما يتمثل في محاولة إيجاد أسس مشتركة تكفل مراعاة كافة الاعتبارات التي تؤثر في صوالح الطبقات على تباينها.

يمثل البحث عن مثل هذه الأسس المشتركة فيما بين صوالح الطبقات - في تصورنا - الموضوعية اللازمة في العلم الاجتماعي والجوهر الذي يجب أن يقوم عليه بناء اقتصاد موضوعي وحديث.

لكن التساؤل عن مثل تلك الأسس والقواعد المشتركة إنما يمثل صعوبة كبيرة ، تزداد الحاجة إلى الإجابة عليه إلحاحاً مع تعقد المشكلات الاقتصادية للعالم المعاصر.

فهل يمكن أن يمثل التصور الإسلامي بديلاً صالحاً ..

الفصل الثاني

في المنهج والمبادئ الأساسية للبحث العلمي

سوف نعمل في هذا الفصل على محاولة تقديم مفاهيم مبسطة حول مدلول المنهج العلمي عبر بيان تعريفه وانماطه .. ثم استعراض أهم المبادئ التي تحكم البحث العلمي.

(٢) د. حازم الببلاوي: سبق ذكره ، ص ٥٨

(٣) قارن : د. محمد يحيى عويس : أصول الاقتصاد ، طبعة ١٩٧٥ ، ص ٦٨

(٤) د. عبد الهادي النجار ، سبق ذكره ص ٦ ، ٩١ – القزاز ، سبق ذكره ص ٤٥ وما بعدها وكذلك انظر د/ محمد يحيى عويس ، سبق ذكره ، ص ٤٣ حيث يقول: "اننا عندما ندرس مفهوم أو ماهية علم الاقتصاد فعلينا أن ندقق النظر فيما إذا كان هذا العلم يخدم القيم الساندة في المجتمع" .. بل إنه في تعريفه بعلم الاقتصاد يدخل القيم في التعريف ، حيث يعرفه بأنه "العلم الذي يبحث في محاولة المجتمع تحقيق الإنتاج الأمثل والاستهلاك الأمثل في حدود المعرفة الإنسانية الساندة والقيم المجتمعية الساندة" ص ٤٩ . ومع ذلك قارن : د/ حازم الببلاوي ، سبق ذكره ص ٥٧ وما بعدها – د/ عادل حشيش ، سبق ذكره ص ١٦٤ وما بعدها.

وعلية فاننا نقسم هذا الفصل الى مبحثين على النحو التالي:

المبحث الأول – المنهج العلمي : تعريفه وأنماطه.

المبحث الثاني – المبادئ الأساسية للبحث العلمي.

المبحث الأول

المنهج العلمي : تعريفه وأنماطه

يكتسب المنهج العلمي الذي يستخدمه الباحث العلمي بوجه عام بأهمية كبيرة فيما يتصل بدقة المعلومات والنتائج يصل إليها ، فإن صلح المنهج المتبع صلح العمل ومن ثم أفرز نتائج مقبولة ، ذلك أن المنهج الفاسد لا يمكن أن يقود إلى نتائج قوية يعتمد عليها حيث لن تعمد أمام الفحص والتمحيص.

تعريف المنهج (Method)

يعرف المنهج method بأنه الأسلوب الذي يتبعه الباحث العلمي في دراسة مشكلته والوصول إلى حلول لها أو إلى بعض النتائج ذات الصلة ، أو للتحكم في نشاط ما فهو الطريقة التي يستخدمها الباحث في بحثه عن الحقيقة ، بل وهو الأسلوب الذي يستخدمه التلميذ في استذكار دروسه وأنه إذن الطريقة المنظمة في التعامل مع الحقائق والمفاهيم أو التصورات أو المعاني.

وبسبب ما يتمتع به المنهج من أهمية فقد نما وتطور فرع مستقل من الدراسات تعني به هو علم المناهج methodology وهو ينشغل بالدراسات المنطقية والمنظمة التي تحدد المناهج ومبادئها ، والمقصود بالمناهج هنا المناهج المتبعة علمياً في السعي نحو الوصول إلى الحقائق.

وإذا كان الاعتناء بالمنهج قد تطور إلى حد انشغال فرع علمي بدراسته بوجه عام ، فإننا قد نجد دراسات خاصة بالمنهج في مجال دراسات بعينها ، بل وأحياناً ما يقصد بالمنهج الأسلوب الذي استخدمه الباحث في بحثه هو وحده ، فيقصد به الإجراءات والخطوات الخاصة بهذا البحث تحديداً ، أو ببحث ما بعينه.

فالمنهج طريقة أو نمط من أنماط فحص ودراسة مشكلة معينة. وهو الطريقة التي يعتمدها الباحث للوصول إلى هدفه المنشود حيث وظيفته في العلوم الاجتماعية استكشاف المبادئ التي تنظم الظواهر الاجتماعية و التربوية ، و الإنسانية بصفة عامة و تؤدي إلى حدوثها حتى يمكن على ضوءها تفسيرها و ضبط نتائجها و التحكم فيها.

الخطوات المنهجية العلمية :

يتخطى الهدف الرئيسي لأي بحث علمي مجرد وصف المشكلة أو الظاهرة موضوع البحث الذي فهمها وتفسيرها، وذلك بالتعرف على مكانها من الإطار الكلي للعلاقات المنظمة التي تنتمي إليها. وتعد صياغة التعميمات التي تفسر الظواهر المختلفة من أهم أهداف العلم، وخاصة تلك التعميمات التي تصل إلى درجة من الشمول ترفعها إلى مرتبة القوانين العلمية والنظريات. وتزداد القيمة العلمية لتفسير الظواهر إذا ساعد الإنسان على التنبؤ. ولا يقصد بالتنبؤ هنا التخمين الغيبي أو معرفة المستقبل، ولكن يقصد به القدرة على توقع ما قد يحدث إذا سارت الأمور سيراً معيناً، وهنا يتضمن التوقع معنى الاحتمال القوي.

كما أن أقصى أهداف العلم والبحث العلمي هو إمكانية الضبط " وهو ليس ممكنا في جميع الحالات، فمثلا في دراسة ظاهرة الخسوف يتطلب الأمر وصف الظاهرة، ومعرفة العوامل المؤدية إليها وتفسيرها، وعبر ذلك يمكن التنبؤ باحتمال وقوع الخسوف إذا توصلنا إلى معرفة علمية دقيقة له، ولكن لا يمكن ضبطه أو التحكم فيه، لأن عملية الضبط في مثل هذا المجال تتطلب التحكم في المدارات الفلكية، وهذا يخرج عن نطاق قدرة أي عالم، مهما بلغ من العلم والمعرفة أو الدقة في البحث.

ولكن في المقابل هناك بعض الظواهر التي يمكن ضبطها والتحكم فيها بدرجة معقولة، ومثال ذلك القدرة على محاربة بعض الظواهر الاجتماعية، مثل جنوح الأحداث أو السرقة أو التغلب على الاضطرابات الاجتماعية التي تضعف البناء الاجتماعي .

وتعتمد جميع العلوم في تحقيق الأهداف الثلاثة، المشار إليها سابقا (التفسير التنبؤ، الضبط) على الأسلوب العلمي، وذلك لأنه يتميز بالدقة والموضوعية واختبار الحقائق اختبارا يزيل عنها كل شك مقبول، مع العلم أن الحقائق العلمية ليست ثابتة، بل هي حقائق بلغت درجة عالية من الصدق.

و في هذا المجال، لابد أن نشير إلى قضية منهجية يختلف فيها الباحث في الجوانب النظرية عن الباحث التطبيقي (التجريبي)، حيث أن الأول لا يقتنع بنتائجه حتى يزول عنها كل شك مقبول، وتصل درجة احتمال الصدق فيها (أو مقاومتها للتكذيب) إلى أقصى درجة، أما الثاني فيكتفي بأقصى درجات الاحتمال، فإذا وازن بين نتائجه يأخذ أكثرها احتمال الصدق، بمعنى أنه إذا بحث الاثنان في ظاهرة معينة، وكانت درجة احتمال الخطأ فيها واحد من عشرة (١٠/١)، قبلها الباحث النظري، في حين لا يقبلها الباحث التطبيقي إلا إذا انخفضت درجة احتمال الخطأ إلى واحد في المائة (١%) .

ولا يغيب عن الذهن، أن الأسلوب العلمي يعتمد بالأساس على الاستقراء الذي يختلف عن الاستنباط والقياس المنطقي، وليس ذلك يعني أن الأسلوب العلمي يغفل أهمية القياس المنطقي، ولكنه حين يصل إلى قوانين عامة يستعمل الاستنباط والقياس في تطبيقها على الجزئيات للتثبت من صحتها (أي أن الباحث النظري يبدأ بالجزئيات ليستمد منها القوانين، في حين أن التطبيقي، يبدأ بقضايا عامة ليتوصل منها إلى الحقائق الجزئية) أي يستعمل التفسير التطبيقي الذي يتمثل في تفسير ظاهرة خاصة من نظرية أو قانون أو ظاهرة عامة، كما يستخدم الطريقة الاستنتاجية التي تتمثل في استخلاص قانون أو نظرية أو ظاهرة عامة من مجموعة ظواهر خاصة.

و مهما يكن، فإن الأسلوب العلمي يتضمن عمليتين مترابطتين هما: الملاحظة، والوصف، فإذا كان العلم يرمي إلى التعبير عن العلاقات القائمة بين الظواهر المختلفة، فهذا التعبير في أساسه وصفي، وإذا كان هذا التعبير يمثل الوقائع المرتبطة بالظاهرة، فلا بد أن يعتمد على الملاحظة، ويختلف الوصف العلمي عن الوصف العادي في أنه لا يعتمد على البلاغة اللغوية، وإنما هو بالأساس وصف كمي، ذلك أن الباحث عندما يقيس النواحي المختلفة في ظاهرة أو أكثر، فإن هذا القياس ليس إلا وصفا كميا، يقوم على الوسائل الإحصائية في اختزال مجموعة كبيرة من البيانات إلى مجموعة بسيطة من الأرقام والمصطلحات الإحصائية.

أما الملاحظة العلمية، فهي الملاحظة التي تستعين بالمقاييس المختلفة، وتقوم على أساس ترتيب الظروف ترتيبا مقصودا ومعينا، بحيث يمكن ملاحظتها بطريقة موضوعية، والملاحظة تتميز بالتركرار، وللتكرار أهمية كبيرة من حيث الدقة العلمية، فهو يساعد على تحديد العناصر الأساسية في الموقف المطلوب دراسته، وتحرك العناصر التي تكون وليدة الصدفة، كما أن التكرار يظل ضروريا للتأكد من صحة الملاحظة، فقد يخطئ الباحث نتيجة الصدفة أو لتدخل العوامل الذاتية، مثل الأخطاء التي تنجم عن الاختلاف في دقة الحواس والصفات الذاتية للباحث، كالمثابرة وقوة الملاحظة. التمييز بين المصطلحات .

منهج البحث في الأسلوب العلمي :

يشير مصطلح الأسلوب العلمي إلى ذلك الإطار الفكري الذي يعمل بداخله عقل الباحث، في حين أن كلمة "منهج البحث" تعني الخطوات التطبيقية لذلك الإطار الفكري، ولا يتضمن اختلاف ماهية هذين الاصطلاحين أي تعارض بينهما (فمن الناحية اللغوية يتقارب كثيرا معنى كل من الأسلوب والمنهج) ولكن يقصد بهذا التمييز التوضيح والتفسير، ففي أي دراسة علمية تتخذ العمليات العقلية في ذهن الباحث ترتيبا وتنظيما متكاملا يوجه خطواته التطبيقية، ولذلك يفضل أن يستقل كل مصطلح بجانب من الجانبين، بحيث تستعمل كلمة "أسلوب" لتشير إلى الجانب التطبيقي لخطوات البحث.

ولتوضيح ذلك يعتمد التمثيل في أن نتصور وجود مشكلة ما تواجه شخصين، الأول يتخبط ويحاول ويخطئ حتى يصل إلى حل ما لهذه المشكلة قد يكون صوابا أو خطأ، ولكنه في كلتا الحالتين لا يعتبر محققا علميا، لأنه لم يسر في حلها تبعا لتنظيم ذهني يمكنه من التحقق من نتائجه، أما الثاني، فيعالج المشكلة بأسلوب علمي أي أنه سار في حلها بخطوات فكرية معينة يطلق عليها العلماء "خطوات التفكير العلمي" وهذا ما يميز الباحث العلمي عن الشخص العادي .

فأسلوب التفكير العلمي هو الذي يميز الباحث العلمي ويمكنه من تمحيص نتائج بحثه والتحقق من

صحتها .

أما بخصوص خطوات الأسلوب العلمي في التفكير، فهي تكاد وتكون هي نفسها خطوات أي منهج بحثي، مع وجود بعض التفاصيل التي تختلف باختلاف مناهج البحث، إلا أن الأسلوب الفكري هو الذي ينظم أي منهج بحثي.

خطوات الأسلوب العلمي في التفكير :

تتمثل خطوات الأسلوب العلمي في الشعور أو الإحساس بمشكلة أو تساؤل يحير الباحث أو يجلب اهتمامه ، فيضع لها حولا محتملة أو إجابات محتملة، تتمثل في "الفروض" أو "فرضيات البحث" ثم تأتي بعد ذلك الخطوة الثالثة، وهي اختبار صحة الفروض والوصول إلى نتيجة معينة، و هذه الخطوات الثلاثة الرئيسية تقود الباحث في مراحل دراسته المختلفة ما دام قد اختار المنهج العلمي كسبيل لوصوله إلى نتائج دقيقة و موضوعية .

ومن الطبيعي أن تتخلل هذه الخطوات الرئيسية عدة خطوات تنفيذية مثل تحديد طبيعة المشكلة المراد دراستها، وجمع البيانات التي تساعد في اختيار الفروض المناسبة، وكذلك البيانات التي تستخدم في اختبار الفروض، والوصول إلى تعميمات واستخدام هذه التعميمات تطبيقيا .

وبذلك يسير المنهج العلمي، على شكل خطوات -او مراحل- لكي تزداد عملياته وضوحا، إلا أن هذه الخطوات لا تسير دائما بنفس التتابع، كما أنها ليست بالضرورة مراحل فكرية منفصلة، فقد يحدث كثير من التداخل بينهما، وقد يتردد باحث بين هذه الخطوات ، كذلك قد تتطلب بعض المراحل جهدا ضئيلا، بينما يستغرق البعض الآخر وقتا أطول، وهكذا يقوم استخدام هذه الخطوات على أساس من المرونة الوظيفية.

ولا يغيب عن البال أن مناهج البحث تختلف من حيث طريقتها في اختبار صحة الفروض، ويعتمد ذلك على طبيعة وميدان المشكلة موضوع البحث، فقد يصلح مثلا المنهج الوصفي التحليلي في دراسة مشكلة لا يصلح فيها المنهج التاريخي أو دراسة الحالة وهكذا. وفي حالات كثيرة تفرض مشكلة البحث المنهج الذي يستخدمه الباحث، وإن اختلاف المنهج لا يرجع فقط إلى طبيعة وميدان المشكلة، بل أيضا إلى إمكانيات البحث المتاحة، فقد يصلح أكثر من منهج في تناول دراسة بحثية معينة، ومع ذلك تحدد الظروف ، الإمكانيات المتوفرة و أهداف الباحث نوع المنهج الذي يختاره الباحث .

تصنيف مناهج البحث :

تشتق كلمة " منهج " من نهج أي سلك طريقا معينا، وبالتالي فإن كلمة " المنهج " تعني الطريق و السبيل ، ولذلك كثيرا ما يقال أن طرُق البحث مرادف لمناهج البحث. إن ترجمة كلمة " منهج " باللغة الإنجليزية ترجع إلى اصل يوناني وتعني البحث أو النظر أو المعرفة ، والمعنى الاشتقائي لها يدل على الطريقة أو المنهج الذي يؤدي إلى الغرض المطلوب.

و يحدد المنهج حسب طبيعة الموضوع البحث أو الدراسة و أهدافا التي تم تحديدها سابقا ، و يمكن القول أنها تخضع - كما أشرنا سابقا إلى ظروف خارجية أكثر منها إرادية

ويعرف العلماء " المنهج " بأنه فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة، إما من أجل الكشف عن حقيقة مجهولة لدينا، أو من أجل البرهنة على حقيقة لا يعرفها الآخرون (٢)، ومن هذا المنطلق، يكون هناك اتجاهان للمناهج من حيث اختلاف الهدف، إحداهما يكشف عن الحقيقة ويسمى منهج التحليل أو الاختراع، والثاني يسمى منهج التصنيف.

كما يقر البعض أن المنهج الأكثر استخداما هو المنهج الذي يقوم على تقرير خصائص ظاهرة معينة أو موقف يغلب عليه صفة التحديد ، و يعتمد على جمع الحقائق و تحليلها و تفسيرها و استخلاص دلالاتها ، كما أنه ينتج على الوصف الكمي أو الكيفي للظواهر المختلفة بالصورة الحقيقة في المجتمع للتعرف على تركيبها و خصائصها .

والواقع أن تصنيف المناهج يعتمد عادة على معيار ما حتى يتفادى الخلط والتشويش، وتختلف التقسيمات بين المصنفين لأي موضوع، وتتعدد التصنيفات للموضوع الواحد، وينطبق ذلك على مناهج البحث.

وإذا نظرنا إلى مناهج البحث من حيث نوع العمليات العقلية التي توجهها أو تسير على أساسها نجد أن هناك عدة أنواع من المناهج :

١- المنهج الاستدلالي أو الاستنباطي: وفيه يربط العقل بين المقدمات والنتائج، وبين الأشياء وعللها على أساس المنطق والتأمل الذهني، فهو يبدأ بالكميات ليصل منها إلى الجزئيات.

٢- المنهج الاستقرائي : وهو يمثل عكس سابقه، حيث يبدأ بالجزئيات ليصل منها إلى قوانين عامة، وهو يعتمد على التحقق بالملاحظة المنظمة الخاضعة للتجريب والتحكم في المتغيرات المختلفة.

٣- المنهج التاريخي : يعتمد هذا المنهج على عملية استرداد ما كان في الماضي ليتحقق من مجرى الأحداث، ولتحليل القوى والمشكلات التي صاغة الحاضر.

وفي حال تصنيف مناهج البحث استنادا إلى أسلوب الإجراء، وأهم الوسائل التي يستخدمها الباحث، نجد أن هناك المنهج التجريبي وهو الذي يعتمد على إجراء التجارب تحت شروط معينة.

٤- منهج المسح: وهو يعتمد على جمع البيانات " ميدانيا " بوسائل متعددة وهو يتضمن الدراسة الكشفية والوصفية والتحليلية، ومنهج دراسة الحالة، الذي ينصب على دراسة وحدة معينة، فردا كان أو وحدة اجتماعية، ويرتبط باختبارات ومقاييس خاصة، أما في المنهج التاريخي، فهو يعتمد على الوثائق والآثار والمخلفات الحضارية المختلفة،

٤_المنهج الاستبطاني : يستند منهج الاستبطان إلى التأمل الذاتي ، أي تأمل الإنسان لذاته ووصف مشاعره وأحاسيسه وانفعالاته وما يدور في خاطره وفي حسه وعواطفه ووصف حالته النفسية وخبراته أو ذكرياته.. فهو التأمل الباطني أو وصف الذات أو ملاحظة الذات.

ويواجه منهج الاستبطان هذا الكثير من الانتقادات أهمها أنه منهج ذاتي وفردى بينما العلم يقوم على العموميات ، كذلك فإنه – بحكم كونه وصفاً للذات – يتأثر بنزعة رياء أو نفاق للذات ، حيث من المعروف علمياً أن الإنسان لا يود تعرية نفسه أو كشف ذاته ، ولا يفضح عيوبه ، و إنما يحب أن يحيط نفسه ببريق اجتماعي ولا يعترف بصفاته السلبية^(٤٥).

المبحث الثاني

المبادئ الأساسية للبحث العلمي

١- الموضوعية Objectivity

هي البعد عن الذاتية والأهواء الشخصية والالتزام بالحقائق الواقعية وتسجيلها كما هي .. وبذلك تخضع الحقائق لملاحظة كل من يريد فحصها بنفسه ليتأكد من مصداقيتها.

وتقتضي الموضوعية وقوف الباحث من الظاهرة محل البحث موقفاً محايداً من الناحية النفسية أو الوجدانية ، فيسجل الحقائق كما هي واقعة فعلاً دونما تحيز إلى تفسير معين .. وهو ما يقتضيه أن ينحى جانباً أهواءه الذاتية وخبراته الشخصية وميوله وانتماءاته ، ليعترك للتجربة والقياس القول الفصل في النتائج.

وتظل الموضوعية مطلوبة وبالبحاح على مدار العملية البحثية:

- ◀ فهي مطلوبة عند اختيار فكرة البحث وموضوعها وتحديد نطاقها.
- ◀ وهي مطلوبة كذلك في مرحلة جمع الأدلة والشواهد والبيانات والمعلومات والمعطيات.
- ◀ لكنها تزداد إلحاحاً عند البدء في إجراءات تطبيق أدوات القياس والتحليل انتهاءً بعملية فرض الفروض.

^(٤٥) د/ عبد الفتاح العيسوي ، د/ عبد الرحمن العيسوي : مناهج البحث العلمي في الفكر الإسلامي والفكر الحديث ، دار الراتب الجامعية ، ١٩٩٧ / ٩٦ ، ص ١٥

ويقصد بعملية فرض الفروض القيام ببناء افتراضات علمية hypotheses بمعنى تصور الحلول المبدئية التي يفترضها الباحث كحل لمشكلته البحثية. ويلاحظ أن الفروض العلمية ينبغي أن تكون قابلة للتحقق من صحتها عبر التجربة (وإن كان بعض فلاسفة العلم مثل كارل بوبر يرى أن الأدق هو اختبار قابليتها للتكذيب بمعنى البدء بافتراض كون الفرض العلمي كاذباً فإن أفلت فهو فرض صحيح.

ويستلزم تعريف الفرض العلمي لفحص قابليته للتحقق من صحته أو كذبه أن يكون الفرض العلمي قابلاً للقياس والتجريب والملاحظة ، وأن يكون متصلاً بموضوع المشكلة المدروسة.

أخيراً فإن الموضوعية تظل قائمة ومطلوبة عند عرض النتائج وتفسيرها أو تأويلها للوصول إلى مغزاها ومدلولاتها ، وهو ما ينتهي به إلى الدقة في وضع نتائج البحث ، التي تظل بدورها مفترضة في استخلاصها وصياغتها وإقرارها الموضوعية التامة.

وأياً ما كان من أمر فإن الموضوعية Objectivity تقف على طرف نقيض من المعيارية normativity التي تعني الوقوع في فلك الأحكام الشخصية والتقديرية الذاتية وفقاً لما هو متعارف عليه في تعريفها.

ومع ذلك فإن المسألة لا تخلو من الدقة بسبب ما أثير من جدل حول الأغراض الحقيقية التي وقفت خلف تقسيم الأفكار إلى موضوعي ومعيارية ، فعلم الاقتصاد – وهو صلب النظرية الرأسمالية الغربية – كان أحد أهم الفروع التي أثير فيها هذا التقسيم إلى موضوعي ومعيارية ، ومن ثم إلى استبعاد القضايا الأخلاقية وتقييماتها المعيارية من إطار الدراسات الاقتصادية بوصفها تخل بموضوعيته ، مما انتهى إلى تكميم الاقتصاد واستبعاد النقاش حول أي جوانب أخلاقية كعدالة التوزيع ، ومساندة الفقراء ، وضع ضوابط أخلاقية على سلوك رأس المال في بحثه عن الربح بكل وسيلة.

وفي كل الأحوال نعتقد أن الإدعاء بالموضوعية لا يستبعد أبداً الجوانب الأخلاقية للعلم ، فإهدار حياة الأجنة بادعاء البحث عن علاج للأمراض المستعصية ، واستنساخ الكائنات الحية بحجة البحث العلمي وضروراته تبقى مسائل عصية على القبول الأخلاقي والعقائدي

ولاشك أن الميل التي تفضيل بحث مشكلة ما على حساب أخرى هو مسألة تخضع للتفضيل الذاتي عبر الخبرات الشخصية وتبقى أمراً لا علاقة له بالموضوعية.

بل إن الباحث كثيراً ما تعرض له فروض واحتمالات عديدة لظاهرة ما – حتى في صلب الظواهر الطبيعية كالضوء والصوت – ويميل الباحث إلى تبني إحداها كنقطة بدء لدراسته ، وهذا الميل هو أمر معياري وذاتي بدوره.

وفي الختام فإن تبني دراسة القضايا الاجتماعية التي تفرض نفسها داخل المجتمع الذي ينتمي إليه الباحث هو بدوره انحياز أخلاقي ومعيارية يتنافى مع الادعاء بالموضوعية ، ومع ذلك يقبله العلم ، بل وتوجه إليه الدول المختلفة ولم نسمع صوتاً ينكر ذلك باعتباره معارضة لموضوعية العلم .. إنها بالإجمال مقولة أيديولوجية خادعة.

٢- استخدام الأسلوب المنطقي في التفكير :

فمن المهم أن يكون الباحث منطقياً في أسلوب عمله . ومن بين المبادئ المنطقية منهجياً عدم القفز على النتائج ، فلا يجوز القفز في الاستدلال من مقدمات بسيطة أو من حالات جزئية فردية قليلة إلى التعميم المطلق ، إذ لا بد أن تكون المقدمات مؤدية بالضرورة الواقعية أو المنطقية إلى النتائج المدعى بها.

٣- عدم الخلط بين مفهوم الارتباط ومفهوم السببية :

يقصد بالارتباط وجود علاقة ما بين ظاهرتين أو أكثر دون أن تكون إحداها سبباً للأخرى ، وإن كانتا ترتبطان في حدوثهما بشكل أو بآخر.

فقد تتزايد ظاهرة فتنزايد الأخرى ، ومن ذلك أن زيادة عمر الطفل تصاحبها زيادة في وزنه وطوله. فيما يسمى بالعلاقة الطردية . لكن العلاقة قد تكون عكسية فيما يسمى "الارتباط السالب" ، حيث أن الزيادة في ظاهرة ما يرافقها أو يتبعها نقصان في الأخرى ، فكلما زاد مرض الطفل قل تحصيله الدراسي.

هنا لا يجوز القول بوجود علاقة سببية causality ما بين الظاهرتين أو المتغيرين ، بحيث يكون أحدهما سبباً للآخر . فالسبب يرتبط بالضرورة بالنتيجة وجوداً وهدماً ، ومثال ذلك "دخول الوقت" الذي يعد السبب الأود والمباشر وبالضرورة لوجوب الصلوات. فإذا تعامدت الشمس فوق الأرض وجبت صلاة الظهر .. فإن لم يحدث هذا التعامد لم تجب الصلاة ، وإن حدث التعامد ثم انتهى فقد انتهى وقت صلاة الظهر ولم تعد واجبة وهو ما نسميه ارتباط السبب بالنتيجة وجوداً وهدماً **cause- effect relationship** .

٤- الأمانة العلمية :

يقصد بالأمانة العلمية الصدق في نقل المعلومات وفي إسنادها إلى مصادرها الأصلية أو إلى أصحابها فالباحث تواجهه على مدار بحثه نظريات عديدة ومعلومات كثيرة ، ويطلع على منجزات واكتشافات مختلفة المصادر ، ومن الصدق مع الذات ومع الآخرين (سواء كانوا أصحاب هذه النظريات أو المنجزات والاكتشافات أو كانوا من القراء والمستقبلين لما يقدمه الباحث من كتابات وأبحاث) أن يُنسب كل فضل إلى صاحبه.

فالباحث الذي يجترئ على ارتكاب سرقة علمية – ولو لم ترتق في حجمها إلى حد الجريمة بالمفهوم الجنائي – إنما يرتكب في حق نفسه ما يمكن وصفه حقاً "الانتحار العلمي" . فهو يغتال مستقبله العلمي ، حين يعتقد أن مجموعة القراء لا يربطون الأعمال العلمية بأصحابها ، بينما الواقع أن الكثيرين – لكثرة قراءاتهم – يستطيعون وبسهولة تمييز لغة كل باحث علمي قرواً له عبر السنين ، وتذوقها بشكل متميز جداً ، بحيث يستطيع كلما قرأ موضوعاً دون معرفة مسبقه بالكاتب أن يكتشف مؤلف الموضوع عبر تمييز مفرداته اللغوية واصطلاحاته العلمية ، وطرق توظيفها.

وهو ما يعني أن قيام باحث ما بنقل جزء من كتابات هذا المؤلف نسبتها إلى نفسه دون إشارة لن يمر بسهولة على مثل هذا القارئ ، إذ يسهل عليه أن يميز صاحب الكلمات الحقيقي ، وكلما تعددت وتكررت عملية السرقة على مدار البحث كلما تكشفت له حدود ما مارسه الباحث السارق من انتهاكات ، قد تصل بالقارئ إلى حد المبادرة لكشف هذه الانتهاكات بوسائل مختلفة.

فقد يكون القارئ مشرفاً على عمل الباحث السارق ، وهنا ستصل عملية الانتحار العلمي مداها حيث لن يمرر الأستاذ المشرف مثل هذه السرقة ، ولكن في مهدها وفي دوائر مغلقة عبر رفض منح تقرير بصلاحيه العمل للمناقشة ، وتنتهي المسألة عند حد الأستاذ المشرف وحده.

لكن بعض الأساتذة قد ينشغلون فلا يقرؤا فعلياً ما قدمه الباحث من عمل ، وعادة ما يحددون للباحث جلسة لمناقشة رسالته أو بحثه ، وهنا تأتي مرحلة أخطر ؛ إذ قد يكتشف أحد المناقشين السرقة فتحدث عملية تشهير علنية في جلسة المناقشة فيموت الباحث علمياً وبصورة علنية في دائرة المتخصصين بمجال هذا البحث العلمي.

لكن لسوء الحظ أن بعض لجان المناقشة حدث أن توافقت – لأسباب أو لأخرى – على تمرير رسائل الأشخاص بذاتهم ، فتمر المناقشة دونما فضح للسرقة ، ويتجاسر الباحث السارق على نشر عمله المسروق ونسبته إلى نفسه ، وهنا تكون الطامة ، إذ لن تنحصر مصادر المقاومة للسرقة في أصحاب التخصص وحدهم ، بل ستمتد لتشمل أركان الرأي العام ككل وكل من له علاقة بشكل أو بآخر بالعمل المسروق أو بالباحث ، وقد ينتقل النقاش إلى القضاء فيصدر حكم قضائي بات في المسألة لا تقوم بعده للباحث قائمة.

ومع ذلك يجب الانتباه إلى أن مجرد عرض الأمر على القضاء والمنازعة فيه يكفي وحده لتلويث الباحث بغير رجعة.

٥- التحديد المنضبط للمصطلحات :

من المهم للباحث أن يضبط المقصود بالمصطلحات العلمية التي يستخدمها على مدار بحثه. فلا يجوز أن يستخدم الاصطلاحات دون تحديد مدلولها الذي يقصده ومنذ البدء في دراسته وبالارتباط بتلك الدراسة تحديداً .

ويقتضي ذلك عدم اللجوء إلى التعريفات العامة أو الغامضة أو الخاطئة ، أو الميتافيزيقية أو حتى الذاتية لأنها لا تصلح أداة في البحث العلمي.

ومفاد ذلك أننا يجب أن نكون أمام تعريف إجرائي مرتبط بالظاهرة ومنضبط عليها فيما يعرف بالتعريف الجامع المانع.

فيجب أن يكون التعريف جامعاً بحيث يشير إلى كل أركان الظاهرة وخصائصها دون أن يهمل منها شيئاً ، لكنه يجب أن يكون مانعاً في الوقت ذاته ، بمعنى أن يمنع كل ما ليست له علاقة بالظاهرة من أن يدخل تحتها.

وربما كان من الملاحظ أن الاصطلاحات بصفة خاصة تعد من أبرز وسائل كشف السرقات العلمية ، حيث يعجز السارق عن توحيد مصطلحاته وضبطها من موضع إلى آخر في بحثه الذي يدعي قيامه به ، وعادة ما يكون مصطلح أو تعريف معين منسوباً علمياً إلى فقيه كبير ويستخدمه السارق دون أن يدرك ذلك فيكشف عدم أمانته وسرقته العلمية.

ولاشك أن ضبط التعريف أو المصطلح يفترض بداهة الإمام بتاريخ المصطلح ، وبالواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ومن باب أولى القانوني ، وقبل ذلك كله حسن الإمام باللغة.

فاللغة وعاء العقل وأدواته في ذات الوقت فهي التي تقدم البدائل لطرح الأفكار ، وكلما اتسعت لغة الباحث وتعمقت كلما ضاقت عباراته واصطلاحاته وصارت أكثر انضباطاً.

ولاشك في أن حفظ القرآن الكريم والحديث النبوي وقراءة الشعر تعد وسائل ناصعة للباحث القانوني في ضبط لغته وإثرائها بما يمنحه القدرة الملائمة للتعبير عن أفكاره على نحو منضبط.

الفصل الثالث ضوابط إعداد البحث العلمي

نأتي في هذا الفصل إلى تطبيق واقعي لمجموعة الأفكار التي عرضناها في الفصلين السابقين وما تثيره من إشكالات واقعية عندما يرفع باحث في حوض غمار عملية البحث العلمي.

وسوف تواجهنا مسائل عديدة ذات حساسية شديدة ، تستدعي التوقف أمامها دون إغراق في تفاصيل فلسفية مزعجة لباحث لا ينتمي إلى دراسات الفلسفة . ولذا فالمطلوب من هذا الفصل عرض موجز ومنضبط قدر الإمكان لقضاياها هي بطبيعتها شائكة ودقيقة ، أملاً في توفير قاعدة معلومات أولية ، تسمح لصاحب روح المغامرة أن

يقفز إلى البحر بحثاً عما هو أشد إثراء لروحه المتعطشة التي لا تشبع ، "فإنان لا يشبعان طالب علم وطالب مال"^(٤٦).

وسوف نقسم هذا الفصل إلى عدة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول – الهدف من البحث العلمي

المبحث الثاني – اختيار الموضوع وخطة دراسته

المبحث الثالث – اختيار المراجع والاستفادة منها

المبحث الرابع – المتن والسند

المبحث الخامس – أساليب التحليل

المبحث السادس – خاتمة المؤلف

المبحث السابع – قائمة المصادر

المبحث الأول

الهدف من البحث العلمي

لا يستقيم جهد بشري لا يملك هدفاً يسعى إلى تحقيقه. فبذل الجهد بغير غاية هو هدر للطاقة ويتنافى مع هبة العقل التي منحها الله تعالى للإنسان وميزه بها على كثير ممن خلق.

فإذا عمد المرء إلى الإطلاع والبحث حول مسألة ما بفرض الاستمتاع الذاتي أو التثقيف الذاتي فلن نكون هنا في حضرة بحث علمي وإنما عملية استمتاع ذاتي لا أكثر مهما كانت ثمارها على المستوى الشخصي.

ولذلك يرى البعض بحق أن البحث العلمي إنما يجب أن يستهدف السعي إلى مواجهة الحاجات الاجتماعية الأساسية للمجتمع وتلبية طموحاته المادية والتعليمية والثقافية. فلم يعد حب الاستطلاع أو البحث من أجل البحث مقبولاً في الوقت الحالي. وغداً لزاماً أن يخضع هذا الأمر للتوجيه المجتمعي ، ذلك أن المجتمع هو صاحب القول الفصل في التحكم في وجهة البحث العلمي ، وفي سرعة انطلاقه ، وتطبيق نتائجه^(٤٧).

فما الذي يمكن لبحث علمي أن يستهدفه ؟ يمكن حصر الفروض في هذا الصدد في النقاط التالية :

دراسة ظاهرة ناشئة:

إن أول ما يمكن أن يستثير الباحث هو حدوث ظاهرة جديدة ، أثارت مشكلات أو أسئلة أو قضايا تحتاج إلى موقف علمي واجتماعي منها.

(١) حديث الرسول ﷺ

(٤٧) ديكنسون : مصدر سابق ، ص ١٥

فحدوث ظاهرة لم يألفها المجتمع في زاوية ما من زوايا حياته هو حدث طارئ يستدعي التدخل لتنظيمه ، ومن المنطق أن محاولة تنظيمه تستدعي فهمه في طبيعته ومنشئه وآليات تطوره ومسارات حركته ، وذلك من أجل طرح تصورات وبدائل للتعامل معه ، وهو ما يكشف عن صورة هامة من صور أهداف البحث العلمي.

دراسة ظاهرة مستقبلية :

ليس بالضرورة أن تقع ظاهرة ما أو أن تحدث واقعاً حتى تستثير همم الباحثين لدراستها. فقد يكشف المجتمع أن مسألة ما أو ظاهرة ما سوف تثور مستقبلاً بما يستدعي الاستعداد لها لمواجهةها إن حدثت ، وذلك سواء بالعمل على توجيه مسارها ، أو التحكم في نتائجها ، أو حتى العمل على تفادي وقوعها أو غير ذلك من الأهداف.

فليس من المحتم أن يستهدف البحث العلمي التعامل مع ظواهر وقعت فعلاً.

لكن مثل هذه الدراسة تعد من أشد الأنماط صعوبة لأنها تحتاج إماماً شاملاً بمسارات الأحداث وقدرة على قراءة توجهاتها ، والتنبؤ بشكل المستقبل وظواهره ، من أجل توقع نمط الظاهرة وحجمها وكيفياتها ، ومن ثم قدرة على رسم الخطط المستقبلية الكفيلة بضبط مسارها في الاتجاه المراد.

تجميع شتات دراسات قطاعية :

أحياناً ما تكون ظاهرة ما من الضخامة لدرجة أن تتناولها دراسات قطاعية عديدة ، تنصب كل منها على دراسة أحد جوانبها.

فظاهرة التحرير الاقتصادي وما رافقها من سياسات الخصخصة استشرت حتى طالت بآثارها السلبية كل مناحي الحياة المصرية. وقد استثار ذلك همم الباحثين في شتى المجالات فتعرضوا بدراسات قطاعية لجوانب عدة منها. فتجد دراسة عن تأثير النظام التعليمي ، وأخرى عن القطاع الصحي ، والبعض عن القطاع الزراعي .. وهكذا.

لكن مثل هذه الدراسات على أهميتها سوف تظل بحاجة إلى دراسة تأصيلية ترد هذا الشتات إلى أصول حاكمة لمسارات حركة البرنامج ككل لتكشف عن سماته الأساسية الشاملة ، ومدى انسجامها مع بعضها البعض من ناحية ، ومدى توافقها مع المعين الأيديولوجي الذي استقيت منه ، أي المذهب الليبرالي (الرأسمالي) ^(٤٨).

ولاشك أن مثل هذه الدراسة تعد من أعقد الدراسات لما تحتاجه من إمام شامل بتفاصيل الظاهرة ، وبالأصول العلمية شديدة العمومية ، ناهيك عن القدرة على نظم التفاصيل في إطار كليات جامعة متناسقة ، وإعادة وزن مقاديرها وأدوارها في سياق الهدف العام من العملية البحثية.

إعادة طرح موضوع للدراسة :

أحياناً ما تكتفي الدراسات البحثية بإعادة طرح موضوع قديم على طاولة البحث ، سواء بسبب تطورات واقعية طالته بالتغيير ، مما استدعى إعادة الطرح للإمام بحقيقة وحجم التغيرات ودورها في الظاهرة ونتائجها، بل وأحياناً ما يحدث ذلك كنتاج لتطورات علمية في مجال ذي صلة على نحو كشف عن الحاجة إلى إعادة التناول لضبط

^(٤٨) راجع على سبيل المثال في هذا الصدد دراسة وحيدة قدمت هذا المنهج البحثي أعدها للباحث ، تحت عنوان : "انعكاسات تبني سياسات ليبرالية على منظومة القانون العام التشريعية" احد اوراق مؤتمر تطوير الدراسات القانونية في المنطقة العربية ، مركز استقلال القضاء والمحاماة ، القاهرة ٢٠٠٠

المفاهيم في ضوء المستجدات ، أو لإعادة بحث النتائج التي كانت تعامل بوصفها ثوابت ثم تكشف عدم الدقة الذي يصورها.

تقديم نتائج في موضوع مطروح:

يحدث في بعض الحالات أن تتوقف الدراسة عند حد التجميع العلمي لشتات ظاهرة معينة وطرحها على طاولة البحث ، وقد يتسبب تعقد الظاهرة وتشعبها الشديد في اعتبار التوفيق في تجميع شتاتها ونسج ثوبها نجاحاً في ذاته يستحق التوقف عنده. وهنا سوف تثور الحاجة إلى دراسات أخرى لتتدخل – استناداً إلى هذا الطرح والتجميع العلمي – في تتبع مسارات الظاهرة لاستخلاص نتائج علمية محددة. وقد تبدو تلك الدراسات في نظر البعض هامشية بينما الحال ليس كذلك ، فالطبيعة التراكمية للبحث العلمي – خاصة في مجال الدراسات الاجتماعية – تقتضي استكمال المسيرة من حيث انتهى الآخرون ، وإلا استنفدت البشرية حياتها وقدراتها في تكرار ما تفعله دائماً ، وهو ما لو كان قد حدث لما رأينا للحضارة مظاهرها الحالية.

المبحث الثاني

اختيار موضوع وخطة دراسته

من المهم أن يتمكن الباحث من اختيار موضوع للبحث المزمع الإقدام عليه ، وبنفس القدر من الأهمية يجب أن تكون لديه القدرة على وضع خطة ملائمة لتقسيمه واختيار منهج ملائم لدراسته.

(١) اختيار موضوع البحث :

من غير اللائق فعلياً في الباحث أن ينتظر – بغير مبادرة من جانبه – تدخل أستاذه المشرف ليختار له موضوعاً . فالأصل أن يمنح الباحث نفسه الفرصة للإطلاع على أحدث الكتابات ذي الصلة بالفرع العلمي الذي تخصص فيه وبحيث يكتسب مهارة استكشاف أماكن القصور في خارطة البحث العلمي بما يستدعي تدخل ذوي الهمم لسدها.

مثل هذه المسألة تكتسب أهميتها من زاويتين :

الأولى إنها تضمن أن يتوفر الباحث على قاعدة علمية معقولة بأفضل وأحدث ما كتب في التخصص ، وملاحقاً للتطورات ذات الصلة ، بما يستثير همته ويصقل مهاراته ويكسبه حساسية استكشاف الطريق على نحو ذاتي يخفف من غلواء اعتماده المخرج على أساتذته.

ومن زاوية ثانية فإن موضوع البحث إن كان نتاجاً لبنات أفكار الباحث عبر ساعات الجهد المتواصل في القراءة والبحث والتواصل العلمي مع الأساتذة والزملاء ، فإن موضوع بحثه سيجد له في عقله وقلبه مكانة الابن أو البنت ، وبقدر ما يكون العناء عظيماً في المخاض بقدر ما يكون الاعتزاز أعظم.

وهو لاشك ما يستثير الحماس الدائم ، والولاء النفسي للعمل البحثي ، بما يضمن للمجتمع وللأمة ثماراً يافعة من العملية البحثية.

معيار الاختيار :

يعتقد الكثيرون وربما الغالبية من شباب الباحثين أن انعدام أو قلة المراجع في موضوع ما هو مؤشر على تأكد الفشل في العملية البحثية ككل ، وضياح لأحلام التمكن من إعداد رسالة !

لكن هذا الوهم زائف في حقيقة الأمر . فقلة المصادر أو ندرتها أو حتى انعدامها ليست إلا مؤشرات على حداثة الموضوع أو عدم سبق الكتابة فيه ، وهما شرطان أساسيان في أسلوب اختيار موضوع.

فالحداثة هي أهم عنصر حاكم لمرحلة اختيار موضوع ، بينما يبقى سبق الكتابة في الموضوع مؤشراً على انتفاء روح الابتكار والقدرة على المغامرة العلمية ، والإبداع ، وإن كان المهم الالتفات إلى ما سبق أن أكدناه أن البحث أحياناً ما يقوم على إعادة طرح موضوع قديم في ثوب جديد في ضوء متغيرات مستحدثة إما قانوناً أو واقعاً ، وإن كان ذلك لا يمثل إلا استثناء ، ويجب ألا يتجاوز كونه استثناء.

واللافت أن الباحثين لا يدركون حقيقة أن سبق دراسة الموضوع (التي يعتبرونها ميزة لهم) إنما تجعل لجنة المناقشة أشد صرامة في تقييمها لأبحاثهم في ضوء ما سبق تقديمه من دراسات ، بينما البحث الرائد يبقى له فضل السبق في وضع أول قدم في النهر ، وهي مسألة تبقى محسوبة للباحث ، ناهيك عن التماس العذر دائماً له استناداً إلى كونه أبحر في بحور ضبابية أعافت في بعض الأوقات دقة التحرك وحسن الأداء..

وقد يختلف معه بعض أعضاء لجنة المناقشة ، بل والقراء لكنهم في كل الأحوال سيدينون له باحترام وتقدير كبيرين.

وأخيراً فإن طغيان الفساد الاجتماعي المستشري حالياً في المجتمع قد انعكس بدوره على البحث العلمي ، فغداً مفهوماً أن غالبية ما يتم تقديمه على كل مستويات الحياة المصرية يشوبه الفساد ، وليس البحث العلمي بمنجى من ذلك ، ها هنا يقف مثل هذا البحث المبتكر وغير المسبوق متحدياً – وبكل كبرياء – اتهامات السرقة العلمية والسطو على الغير .. فهو عمل راند ومبتدأ يحمي صاحبه ويرتقى به..

والباحث تكتب له شهادة ميلاده يوم ميلاد رسالته:

فإن ولدت قوية البنية مليحة الابتسام ولدته ، وإن أجهضت أجهزت عليه حاضراً ومستقبلاً !

مبررات اختيار موضوع :

تقع تلك المبررات على نوعين إما علمية أو اجتماعية أي واقعية. فقد تلح علمياً الحاجة إلى حسم النقاشات حول مسألة معينة بما يستدعي على البحث العلمي وقد تتطور الوقائع الاجتماعية سياسية أو اقتصادية أو ثقافية الخ بما يستثير تدخل البحث العلمي لمواجهة ظاهرة مستحدثة.

(٢) منهج البحث :

من المهم جداً أن يدرك الباحث طبيعة مشكلة بحثه فأحياناً ما يتعلق الموضوع بظاهرة كلية شاملة ، ونجد الباحث يلجأ إلى نهج تأصيلي في التحليل محاولاً ردها إلى أصول بينما المنطق أن يلجأ إلى تحليل مكونات الظاهرة لفهمها ، أي الاعتماد على المنهج التحليلي دون التأصيلي.

وأحياناً ما تكون أمام رؤى ودراسات عديدة قطاعية أو جزئية لزوايا ظاهرة ما ونجد الباحث يعتمد على نهج تحليلي بدوره! والمنطق هنا يستدعي أن يحاول خلق إطار أو أصول ينظم في داخلها شتات الرؤى والدراسات والنظريات ليخلق جسداً فكرياً متكاملًا ، بمعنى الاعتماد على المنهج التأصيلي دون التحليلي.

وأحياناً ما يتعلق الموضوع بظاهرة محددة ونجد الباحث يعتمد دائماً على الاستنباط للأفكار قبل أن يسمح لنفسه باستخدام أسلوب الاستقراء لتتبع تفاصيل الظاهرة ومكوناتها الواقعية كي يستخدم الاستنباط بعد ذلك في خلق بناء أو نموذج فكري للتعامل معها.

(٣) صياغة العنوان :

أ- تقليدياً جرى التعارف على أن العنوان (مثلته مثل التعريفات) يجب أن يكون جامعاً مانعاً.

فهو جامع لكل ماله صلة منطقية وعلمية بالموضوع وهو مانع من أن يدخل تحتها مالا صلة له بالموضوع.

ولذا فإن رسالة تتخذ عنوان "انتخاب رئيس الدولة في مصر" عندما يتم تقسيمها إلى أربعة أبواب يدرس الأول أسلوب اختيار رئيس الدولة قبل ١٩٥٢ والثاني شغل منصب الرئيس في ظل دساتير الثورة ، ثم يدرس الباب الثالث أسلوب الاستفتاء في دستور ١٩٧١ حتى ٢٠٠٥ في الباب الرابع وحده .. مثل هذا النهج فاشل تماماً.

فالعنوان لا صلة له سوى بالباب الرابع وحده ، فهو لم يكن مانعاً لما لا صلة له بالأمر ، بل إن اقتصار دراسة موضوع العنوان على باب واحد ليس إلا مؤشراً على أن الدراسة لم تكن جامعة لكل ماله صلة بها ، إذ كيف يتأتى لباب واحد أن يغطي موضوع رسالة للدكتوراه!!

ب- ويجب أن يكون العنوان قصيراً ، ومركزاً لغوياً ومصاغ بأرقى أساليب الحبكة اللغوية.

ج- ويجب أيضاً ألا يحمل العنوان إجابة على سؤال الموضوع المطروح للدراسة.

فليس منطقياً إذا تحدثنا عن مدى إمكانية مساءلة رئيس الدولة أن نضع عنواناً "انعدام مسؤولية رئيس الدولة" بل الأوفق أن نقول "مدى مسؤولية رئيس الدولة" كي نترك للعملية البحثية المجال لتقديم الإجابة ، وإلا كان مسلكتنا وضعا للعربة أمام الحصان.

(٤) التقسيم وصور التوازن :

من المهم وضع خطة للعمل .. وخطة العمل تستدعي القدرة على تقسيم إشكالية البحث إلى كتل فكرية كبيرة ، وفي داخلها يجري التقسيم إلى مفاصل واضحة ، ومن بعدها إلى تفاصيل صغيرة وهكذا.

ومن المنطقي أن يتلاءم التقسيم مع الموضوع.

ومن المقبول والمفهوم أيضاً ألا ينضج تقسيم الموضوع مع البدايات الأولى ، بل يبقى دائماً عرضه للتبديل والتحرير إلى ما قبل الطبع جزاء النضج الفكري والجهد الذهني المتواصل للباحث. ولا يمثل ذلك أبداً – ولا يجب أن يمثل – مصدر انزعاج للباحث المبتدئ. وطبيعي أن يزول هذا الانزعاج إن أدرك أن هذه إحدى خصوصيات البحث العلمي.

ومن ناحية أخرى يجب الانتباه إلى ضرورة استحداث توازن شكلي للخطة ، وبحيث تفرز توازناً رقمياً بين أبواب الرسالة أو البحث ، بل وفصوله في بعض الأحيان ، بمعنى أن يتقارب (لا أن يتطابق) عدد صفحات الأبواب مع بعضها البعض. هذا ما نسميه التوازن الشكلي.

لكن هذا التوازن الشكلي قد نضحي به في بعض الأحيان لحساب ، يسمى بالتوازن الموضوعي والمنهجي.

والمفترض أصلاً أن يعمل الباحث على استحداث توازن شكلي وتوازن موضوعي أو منهجي في ذات الوقت للعمل ، بحيث يضبط إيقاع الصورتين فيسيران معاً في ذات الاتجاه. لكن ذلك ليس بحادث دوماً.

فلو أنك تدرس ظاهرة تشريعية ما قد تجد مثلاً تحديد اختصاص البرلمان في القوانين المكملة للدستور محصوراً في عدة مسائل جديدة ، بينما الإجراءات والشكليات طويلة ومعقدة . هنا سنخصص باباً للتنظيم الموضوعي للقوانين المكملة للدستور ، وباباً آخر للتنظيم الإجرائي لها.

لكننا سنجد الباب المنصب على الجانب الموضوعي قد لا يتجاوز خمسين صفحة ، بينما يمتد الجانب الإجرائي على مدار مائة وخمسين صفحة.

هنا اختلال في التوازن الشكلي لاشك ، لكننا إزاء توازن موضوعي أو منهجي ، لأنني لا أستطيع نقل جزء من الجوانب الإجرائية إلى الباب المخصص للجوانب الموضوعية من أجل ضبط شكل الرسالة ، إذ سيختل منا التوازن الموضوعي بسبب دراسته المسائل في غير مواضعها ، وسيفتقر العمل إلى المنطق في تقسيمه منهجياً.

ها هنا نضحي "ببعض" التوازن الشكلي لحساب التوازن الموضوعي أو المنهجي ، لكن الفرض العكسي يبقى غير مقبول دائماً.

(5) عناصر المقدمة :

منطقي أن تقدم مقدمة البحث عرضاً تمهيدياً يدور حول فكرة مبسطة موجزة لإشكالية البحث ، وتطورها السريع بهدف توضيح أهمية الموضوع.

إذن عرض تاريخي شديد الإيجاز يليه توضيح لأهمية الموضوع ، وبيان لمبررات اختياره للدراسة اجتماعياً وعلمياً وثقافياً .. الخ.

يلي ذلك بيان مصاعب البحث إن وجدت ، فقد تكون حادثة الموضوع بما خلق مشاكل في ضبط المصطلحات وقد تنشأ الصعوبة جرّاء الاعتماد على الاستقاء من نظم مقارنة بما خلق الحاجة إلى تقريب المناهج والقوالب الفكرية كي يستقيم الاقتباس عن النظم الأخرى.

وقد يكون نقص المراجع والمصادر.

وقد يكون خطراً أمنياً وملاحقة بسبب اصطدام الموضوع بسياسات حكومية أو أمنية .. وهكذا.

يعقب ذلك بيان لأسلوب البحث العلمي المزمع إتباعه إن كان تحليلياً أو تأصيلياً ، مقارنةً أولاً ، تاريخياً أم لا ... الخ.

وتنتهي المقدمة ببيان التقسيمات الرئيسية لخطة البحث المزمع إتباعها.

ويجدر بالانتباه إلى أن المقدمة هي آخر ما يكتب في أي بحث علمي ، لأن المفترض فيها أن يوجز بها الباحث هموم عمله ، وأن يضبط للقارئ إيقاع الإبحار معه في خضم بحور أفكاره ، وأن يكشف له بها خارطة

الارتحال ومسالكه. ومن ثم فلا يجوز إلا أن تكتب في نهاية العمل كي تضم بين جنباتها خلاصات المنهج ووسائله لتكون هادية للطريق.

المبحث الثالث

اختيار المراجع وأساليب الاقتباس

تثور هنا مسألتان : أولاها أنواع المراجع وثانيهما كيفيات الاقتباس من هذه المراجع.

أ- أنواع المراجع :

يمكن للباحث أن يعثر على مصادر متباينة ومختلفة أيما اختلاف ، ويمكن نظمها بإيجاز في طوائف عدة كالتالي:

١- كتب مقدسة وأمّهات كتب :

قد يتعامل الباحث مع القرآن الكريم وسوره وآياته ، أو الإنجيل المقدس أو التوراة... ها هنا نحن أمام كتب مقدسة لاشك ، بل وقد يضيف إليها البعض الكتابات المقدسة في نظر مجتمعات أخرى كالتعمود لدى بني إسرائيل ووصايا كونفوشيوس أو بوذا مثلاً.

أما أمّهات الكتب فيقصد بها مجموعات الكتب القديمة التي تمثل مصادر شديدة العمومية للشرائع والعقائد أو السنة مثلاً ، مثل صحيح البخاري ومسلم ، أو كتاب الأم للإمام الشافعي ، أو الموطأ للإمام مالك.

ويلاحظ أن الاستقاء من هذه المصادر لا يكون إلا مباشراً فلا تجوز الإشارة إلى حديث على أن الدكتور الطماوي مثلاً أو الدكتور الشهوري أورده في مؤلفه صفحة كذا . بل يجب البحث عنه في كتب الحديث ونقل صياغاته اللفظية ومكانه الفعلي.

٢- مؤلفات عامة :

ويقصد بها المؤلفات التي تعرض للقضايا العامة في فرع علمي معين. فهناك مؤلفات النظرية العامة للقانون الدستوري أو النظم السياسية، أو القانون المدني أو القانون الجنائي.

لكن مؤلفاً حول السلطات الاستثنائية لرئيس الدولة ليس إلا بحثاً متخصصاً لا يدرج بين المؤلفات العامة ، كذلك البحث المتعلق بالتعليق على أحكام القضاء الدستوري في مجال إجراءات المساكن.

٣- أبحاث متخصصة :

وهي أعمال تنصب على جزئية محددة داخل فرع قانوني ما دون أن تمتد لعرض النظريات العامة للفرع الأم ، فدراسة السلطات الاستثنائية لرئيس الدولة هي بحث متخصص بينما النظرية العامة للقانون الدستوري مؤلف عام.

٤- المقالات :

وهي الأبحاث التي تنشر في مجلات دورية (أي تصدر في مواعيد متباعدة لكن منتظمة بشكل دوري) وتكون عادة محكمة.

ومثالها الأبحاث التي تنشر في مجلة كلية الحقوق جامعة المنوفية، أو مجلة حقوق القاهرة ، أو مجلة مصر المعاصرة على سبيل المثال.

٥- رسائل :

تحتوي هذه الطائفة رسائل الدكتوراه ورسائل الماجستير التي نوقشت فعلاً وحتى لو لم تكن قد نشرت في إحدى دور النشر ، إذ تكفي المناقشة العلنية في هذا المقام.

٦- تقارير :

ومثالها مثلاً دراسات تعدها لجنة الشؤون التشريعية والدستورية حول اقتراح مشروع القانون تقدم به نائب ، أو ما تجريه لجنة الخطة والموازنة من دراسات حول مشروع قانون موازنة الدولة أو دراسة أعدها مكتب وزير ما ليرفعها إلى الوزير بشأن مسألة ما تتبع وزارته.

٧- أحكام وفتاوى :

ويقصد بها طبعاً أحكام المحاكم ، والفتاوى الصادرة من الجهات ذات الاختصاص كقسم الفتوى في مجلس الدولة.

لكن يجدر الانتباه هنا إلى عدم جواز الإشارة إلى الأحكام لدى مؤلفين آخرين ، فالأصل إطلاع الباحث بنفسه على الأحكام وإثبات مصادرها الرسمية المعتمد عليها كمجموعة أحكام المحكمة الدستورية العليا الصادرة عن المحكمة نفسها ، أو مجموعات أحكام القضاء الإداري الصادرة عن المحكمة ذاتها.

٨- وثائق :

يمكن أن تدرج هنا مثلاً الميثاق الذي كان الرئيس عبد الناصر أصدره ، أو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مثلاً.

٩- نصوص وتشريعات :

هنا نضع نصوصاً دستورية وتشريعات ولوائح إذا ما قمنا بالاستناد إليها.

١٠- دوريات :

وهذه الطائفة تشمل أسماء المجلات الدورية التي تصدر في مواعيد محددة مثل مجلة قضايا الدولة أو مجلة العلوم الإدارية ، أو مجلة كلية الحقوق ، وكذلك الدوريات الأجنبية ، ومجلة القانون العام.

ب- أساليب الاقتباس من المراجع :

تمثل هذه المسألة أحد أهم مناطق الخطورة على الإطلاق في عملية البحث العلمي. فقد انتشرت السرقات العلمية على نحو فادح جراء عدم الأمانة في النقل عن الغير ، وأحياناً ما يكون ذلك نتاج جهل بفنيات الاقتباس من الغير فيسقط الباحث في مزلق اللصومية دون أن يدري.

ولعله يكون من المفيد هنا أن نوجز أساليب الاقتباس المتصورة:

١- النقل الحرفي :

قد يقتطع الباحث عبارات بل وفقرات من مصدر أو مرجع ما لينقلها "لفظاً" إلى بحثه.

والأصل أنه إن نقل حرفياً توجب عليه وضع الفقرة أو الجملة بين علامتي تنصيص مع الإشارة إلى مصدرها وإلا كانت سرقة علمية.

لكن النقل الحرفي لا يتم أو لا يقبل كثيراً ، إذ يكشف عن عجز لدى الباحث عن هضم أفكار الغير وإعادة إنتاجها مستخدماً لفته الخاصة به ، ناهيك عن أن هذا النقل لا يكون مقبولاً إلا إذا كنا ننقل عبارة وثائقية أو مقدسة لا مجال لاختلاطها بالسياق العادي للكلام كحديث للرسول ﷺ أو كان نصاً من القرآن أو الإنجيل مثلاً.

أما أن ننقل مثلاً عبارات أستاذ ولو كان كبيراً في التخصص ونكرر النقل (حتى مع وضع علامات التنصيص وإثبات المصدر بأمانة) فإنه يكشف عن ضعف وقصور فادح لدى الباحث.

٢- النقل بالمعنى :

هذه هي الصورة المنطقية . فالمقبول والمطلوب قراءة ما لدى الغير وإعادة صياغته بلغتنا نحن ونظمها لتدخل كحبة من حبات العقد الذي ننظمه في بحثنا.

وبالطبع لا بد من الإشارة إلى مصدر الفكرة التي أخذنا عن الغير ، حتى رغم أننا صغناها بلغتنا.

٣- النقل بالمعارضة :

قد يتجه العمل أو التحليل منحي ما ، لكن فريقاً آخر في الفقه يعارضه رغم كثرة مسانديه .. هنا سوف نثبت أفكار المعارضين والمخالفين كل في موقعه ، مع إعادة صياغتها بلغتنا والإشارة إلى مصدر كل هذه الأفكار.

٤- النقل عن طريق وسيط :

أحياناً لا نعثر على مصدر معلومة ما .. فقد تجد الدكتور السنهوري قد أشار في الستينات إلى مؤلف فرنسي نشر في ثلاثينات القرن العشرين ، ولا نتمكن أبداً من العثور على ذلك المؤلف لتستوثق من المعلومة ومن صدق النقل واستقامة التحليل .. ها هنا لا يكون أمام الباحث إلا أن يذكر أن هذا المرجع "مشار إليه لدى الدكتور السنهوري ص كذا"

٥- النقل من خارج التخصص :

الأصل أن يمحص الباحث كل ما يستند إليه من معلومات استخدمها في التحليل ويستوثق من وجودها أولاً ، ومن نسبتها إلى صاحبها ثانياً ، ومن سلامة تحليلها من ناحية ثالثة.

إلا أنه عندما يستند الباحث إلى معلومة لا يكون مصدرها مؤلفات القانون إنما مثلاً كتب هندسة المعمار عندما يدرس مسئولية مهندس أحد الأحياء في مراقبة واستلام مبنى حكومي ما ، هنا سوف تطرح كتب الهندسة تصوراً محدداً لفنيات البناء ، ولا يكون للباحث القانوني أن يغرق نفسه في مدى مصداقية هذا التصور ، والتصورات البديلة ومدى منطقية كل منها ، إنما يكتفى بعرض التصور مجملاً وبشكل موجز نقلاً عن ذوي التخصص ودونما تزيد ، وهذا بالطبع عكس الحال بالنسبة للأفكار القانونية التي يتحمل المسئولين إزاءها في كل الأحوال.

ج- مشكلة المصطلح :

أشرنا إلى مسئولية الباحث عن كل لفظ خطه في رسالته ، وهو إن خط رسالته بيده ، حاضر الذهن ، متفتح البصيرة ، ستسير سفينته على وقع منتظم ومتوازن ، وموحد الألفاظ والصياغات.

أما عند لجوء الباحث لألعاب بهلوانية ليقطع من كل بستان زهرة ما دون انتباه لما يحيطها من خصوصية ، فإنه سيفشل في محصلة الأمور من تقريب مصطلحاتها وألفاظها.

فلكل نظام قانوني مصطلحات لها محتوى قانوني واجتماعي وتاريخي لا علاقة له بالضرورة بما أعطته البلدان الأخرى من محتوى لذات المصطلحات .

فقد كان مبارك يتحدث عن الديمقراطية ، وتحدث عنها الولايات المتحدة ، وكذلك غالبية دول أفريقيا ، ومن قبلهم كان أيضاً يتحدث عنها الاتحاد السوفيتي فهل حمل المصطلح نفس المحتوى داخل كل تلك الأنظمة ، مؤكداً أن الجواب بالنفي ، وهو ما يكشف عن الحاجة إلى قراءة المحتوى التاريخي والفكري والاجتماعي والقانوني للمصطلح داخل السياق الذي نشأ فيه قبل أي محاولة لنقله للاستفادة منه.

وبالطبع ستثور دائماً حاجة إلى توحيد الصياغات اللفظية للمصطلحات على مدار الرسالة. فلا يجوز مرة الكلام عن الديمقراطية ثم في أماكن أخرى نستخدم اصطلاح الشورى بوصفه بديلاً عنه !!

المبحث الرابع

في المتن والسند

المتن هو المجال الرئيسي لصفحة البحث أو الرسالة ، فهو المساحة التي نكتب فيها الأفكار والموضوعات التي تتصل بالموضوع ، بينما يقع السند أو الهامش في أسفل الصفحة بعد إضافة خط قصير يبدأ من يمين الصفحة إلى منتصفها تقريباً لنكتب في أسفل منه معلومات السند أو الهامش.

محتويات كل من المتن والسند :

يجب ألا يحتوي المتن إلا كل ما له صلة مباشرة تماماً بإشكالية البحث ، فهو يعرض الأفكار والتقسيمات والموضوعات المتعلقة مباشرة بالموضوع.

فعندما نناقش مثلاً التعديلات الدستورية فإن بيان هذه التعديلات ومحتواها وما ترتب عليها إنما محله متن الصفحة ، لكننا نستطيع أن نشير في السند أو الهامش إلى أن " التعديلات أجرتها لجنة شكلت من كل من ... لكن اندلاع الثورة أدى لإنهاء عملها"

وقد نتحدث عن تشكيل المحكمة الدستورية العليا ، فعندما نتحدث عن اختيار رئيس المحكمة سوف نشرح أسلوب الاختيار وسلطة الاختيار في المتن ، لكننا نستطيع أن نضع في الهامش إشارة إلى أن أول رئيس للمحكمة كان المستشار (.....) بينما يرأسها حالياً المستشار (.....)

مثل هذه الإضافات لا تتصل مباشرة بالموضوع وإن كانت إضافتها شديدة الإثراء للموضوع.

إذن محل الأفكار الثانوية التي لا تتفرع عن مشكلة البحث هو السند أو الهامش.

لكن السند يتضمن أيضاً ذكر بعض المعلومات التي قد تفيد القارئ لكن تجد مصدرها في فرع علمي آخر. فقد بدأ البحث ببيان أن المنهج المتبع في تقسيم البحث ودراسته هو الاستقراء ، حيث سنفعل كذا وكذا في دراستنا للموضوع. ها هنا يبقى مجال المتن قائماً ، لكنني قد أقدم شرحاً لمعنى الاستقراء والاستنباط أضعه في السند أو الهامش ، وذلك استناداً للتحديد الذي يقدمه فلاسفة العلم ونظرية المعرفة ، فهم ذوّوا الاختصاص ويقف دوري عند حد نقل تعريفات مبسطة مختصرة أضعها في الهامش تبياناً للأمر دون تصدٍ من جانبي كباحث لتحليلها وتقويمها.

أخيراً يتضمن السند أو الهامش بيان أسماء وبيانات المراجع والمصادر التي نقل عنها الباحث بعض الأفكار أو التي استند إليها من وقت لآخر.

كيفية كتابة الإشارات في الهامش:

تمثل تلك مشكلة حقيقية حالياً للكثير وربما غالبية الباحثين . فمن الواضح أن هذه المسألة قد تعرضت لإهمال شديد انعكس على مصداقية الاقتباس من الغير ، فأصاب الثقة في الإنتاج العلمي بهزة فادحة الأثر.

وعلى أية حال فإن بعض الباحثين قد يكتفي في داخل السند بأن يفتح أقواساً ويذكر اسم المؤلف فقط متبوعاً برقم الصفحة كما لو أنه يذكر مسألة متصلة بالقانون الإداري مؤكداً أن الموضوع كذا (الطماوي ٢٩١).

ومثل هذه الطريقة مريحة في الطباعة لكنها لا تقطع بمصداقية الباحث ، ولا تقدم وصفاً دقيقاً للمصدر ، ناهيك عن أنها يتأكد فشلها لو تعددت طبعات مؤلف الدكتور الطماوي واختلفت كل طبعة عن الأخرى في المحتوى ، وتبدو أكثر فشلاً لو تعددت مؤلفات الدكتور الطماوي التي استخدمها الباحث.

وقد يكتفي الباحث بوضع أرقام في السند ويجمع الإشارات جميعها في نهاية كل فصل متتابعة رقمياً. وهذه أيضاً إحدى أسهل أساليب الطباعة ، وتتفادى أيضاً قصور الأسلوب السابق لأنها لا تمنع كتابة كل إشارة على نحو مفصل بشكل تتوافر فيه الدقة التامة.

لكن يعيب هذه الطريقة أنها شديدة الإزعاج للقارئ ، حيث سيضطر أولاً للفحص المتأن للرسالة وثني الصفحات الموجودة في نهاية كل فصل لكي يقرأ الإشارة كلما وجد رقماً في صفحة فسينتقل إلى تلك الصفحة ليقرأ الإشارة ثم يعود ثانية للمتن في ثنايا الفصل أو الصفحات التي يقرأها. ولاشك أن ذلك يقطع تسلسل التركيز الذهني لديه ، ويحتاج منه جهداً مضاعفاً لقراءة العمل ، مما قد يقلل من متعته ، ويقطع تواصله مع الكاتب على نحو قد يمنعه من إكمال القراءة إلى النهاية ، فيفقد الباحث قارئيه.

لكن بعض الباحثين بدلاً من أن يضع مصادر كل فصل في نهايته فإنه يجمع كل إشارات البحث ليضعها نهاية العمل ككل بعد خاتمة البحث وقبل قائمة الموضوعات.

وقد تبدو هذه الطريقة أقل تشبهاً للقارئ لكنها تبقى أيضاً متضمنة لقدر من الإزعاج لا يستهان به.

أخيراً تبقى الطريقة الأشهر والأدق وهي وضع الإشارات في السند أو الهامش أسفل كل صفحة . لكن هذه الطريقة أشد صور الإشارات صعوبة على الباحث ، وأكثرها احتياجاً إلى الجهد والدقة وحسن المراجعة.

وفي هذه الطريقة إذا ذكرنا مرجعاً للمرة الأولى يجب أن نكتب بياناته كاملة وبدقة:

اسم الكاتب

اسم الكتاب كاملاً وشاملاً العنوان الفرعي إن تواجد

رقم الجزء

رقم الطبعة

دار النشر

مكان النشر

سنة النشر

الصفحة المنقولة عنها المعلومة

فعلى سبيل المثال نكتب الإشارة كما يلي:

د. سليمان الطماوي : النظرية العامة للقرارات الإدارية ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى ، دار ... ، القاهرة ، ١٩٦٩ ، ص ٥٢١

أما إن اقتبسنا معلومة أخرى من هذا المرجع في صفحات تالية ، فإننا نكتفي بذكر اسم المؤلف ، متبوعاً بأنه مصدر سابق ذكره ، ورقم الصفحة المنقول منها :

د. رمزي الشاعر : مصدر سبق ذكره ، ص ٦١٠

لكن لو كانت الرسالة تستفيد من عدة طبعات لمؤلف هذا الفقيه فإنه من اللازم ذكر رقم الطبعة تحديداً لها:

د. رمزي الشاعر : القانون الدستوري ، ط١٩٩٧ ، مصدر سابق ، ص ٣١٥

فإذا لم نجد للكتاب ما يوضح دار النشر أو مكان النشر أو تاريخه فنكتب الإشارة كالتالي:

د. الطماوي : القانون الإداري ، بدون دار نشر ، بدون مكان للنشر ، بدون تاريخ ، ص ٤١٩

فإذا نقلت عن د. الطماوي معلومة كان هو قد نقلها عن كاتب أجنبي في مؤلف له عام ١٩١٣ مثلاً ، وكان مؤكداً عدم عثوري على الكتاب الأجنبي كي أتأكد من حقيقة المعلومة وصدق نسبتها إلى الكاتب الأجنبي ، فإنني أكتب الإشارة هكذا:

دوجي : القانون الدستوري ، ط١٩١٣ ، ص ... ، مشار إليه لدى : د. الطماوي : القانون الدستوري ، ج ١ ، ط ٤ ، دار القانون للنشر ، الخرطوم ، ١٩٩٩ ، ص ٧٠٤ ، هامش (حاشية) رقم ٣.

أخيراً لو أننا أشرنا إلى اتجاه القضاء في مسألة ما فقد نرجع إلى عدة أحكام لذات المحكمة ، ها هنا نرتب الأحكام زمنياً فنكتب الأحدث أولاً ثم ما يليه ، ثم الأقدم.

المبحث السادس خاتمة البحث

ينصب دور خاتمة البحث على ثلاثة محاور :

- ١- تلخيص عام لما جرى على مدار الرسالة وإن كان بإيجاز.
- ٢- عرض تفصيلي لكافة النتائج التي انتهت إليها الرسالة.
- ٣- عرض تفصيلي للتوصيات التي يقترحها الباحث.

المبحث السابع قائمة المصادر

سبق لنا أن أوضحنا في المبحث الثالث أنواع المصادر أو المراجع التي يمكن استخدامها في البحث العلمي . أما هنا فسوف نوضح كيفية ترتيبها.

أ- التقسيم العامة لقائمة المصادر :

تقسم قائمة المصادر إلى عدة أقسام ترتب على النحو التالي:

- ١ : كتب مقدسة وأمهات كتب.
- ٢ : مراجع ومؤلفات عامة.
- ٣ : أبحاث متخصصة.
- ٤ : مقالات.
- ٥ : رسائل.
- ٦ : تقارير.
- ٧ : أحكام وفتاوى.
- ٨ : وثائق.
- ٩ : نصوص وتشريعات.
- ١٠ : دوريات.

لكن ليس بالضرورة أن يستند البحث إلى كل هذه المصادر ، إنما المقصود أنه أن فعل فلا بد أن يفرد لها الأسم الملائم لها.

ب- التصنيف داخل كل طائفة :

يجري التصنيف للمؤلفات داخل كل قسم بحسب الترتيب الأبجدي لأسماء المؤلفين. فإذا تعدد للمؤلف الواحد عدد من المؤلفات فإننا نرتبها بالأحدث فالأقدم ؛ فعلى سبيل المثال كالتالي :

- | | |
|------------------------------------|--------|
| د. الطماوي : - العقود الإدارية ... | ط ١٩٩٩ |
| - القرارات الإدارية | ط ١٩٩٨ |
| - القانون الإداري | ط ١٩٨٨ |
| - السلطات الثلاث | ط ١٩٧٥ |

المبحث الثامن

قائمة الموضوعات

هي ثبت بتقسيمات البحث وعناوين فصوله وموضوعاته موزعة رقمياً حسب رقم الصفحة الوارد فيها.

وأحياناً ما يضع بعض المؤلفين قائمة الموضوعات (الفهرس) في أول الكتاب ، لكن الأرجح والأشهر وضعها في نهاية الكتاب أو الرسالة.